

التميز الاقتصادي  
ضد المواطنين  
العرب يجر إسرائيل  
نحو الأسفل!

حول سلطات  
«خرق القانون» في  
إسرائيل للتستر على  
فضائح الاحتلال!

صفحة (٥) ة

صفحة (٤) ة

# الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/٥/٢٠م الموافق ٢١ رجب ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٣ السنة الثانية عشرة

الاسرائيلي  
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

جرائم «جباية الثمن»

والكذب الإسرائيلي المتفق عليه...

بقلم: أنطوان شلحت

أدى تفاقم جرائم «جباية الثمن» التي ترتكبها جماعات استيطانية يهودية ضد الفلسطينيين واملاتهم في الضفة الغربية ودخل الخط الأخضر في الآونة الأخيرة، إلى إعادة استعمال آلية الكذب المتفق عليه إسرائيلياً بشأن المستوطنين، والتي تدعي من ضمن أمور أخرى أن هذه الجماعات لا تعدو كونها «عشايًا ضارة»، ولا تعكس «المشهد الحقيقي» لمشروع الاستيطان الصهيوني، وأنها- كقول وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس- عبارة عن عصابات رعا يعوذ غايتها مماثلة لغاية السياسيين العرب في إسرائيل، وهي دق إسفين بين المواطنين اليهود والعرب، والمؤول دون اندماج العرب في المجتمع الإسرائيلي. وكان ثمة من فصح هذه الآلية وإن بصورة مواربة، وفي مقدمهم الكاتب عاموس عزور الذي أكد أن تعابير مثل «جباية الثمن» و«شبيبة التلال» التي تطلق على هذه الجماعات هي تعابير تزويقية، وأنه حان الوقت كي تواجه الوحش وتسميه باسمه الحقيقي، معتبراً أنها جماعات نازية جديدة عبرية، وأنه ليس هناك أي شيء يفعله النازيون الجدد في عصرنا ولا تفعله هذه الجماعات هنا.

وأضاف أن الفارق الوحيد قد يكون كامناً في أن الجماعات النازية الجديدة هنا تحظى بدعم من طرف عدد غير قليل من المشرّعين القوميين وربما العنصريين، وكذلك بدعم عدة حاخاميين يقدمون لهم فتاوى تعتبر برأيه زائفة دينياً. وسخف أحد المحللين المتخصصين في شؤون المتدينين اليهود مقارنة جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) التي تؤكد أن هناك مصدراً مركزياً لجرائم «جباية الثمن» هو المدرسة الدينية (بيشيفا) «عود يوسف حاي» (ما زال يوسف حيا) في مستوطنة يتسهار التي سيطر الجيش الإسرائيلي عليها، مشيراً إلى أن جوهر المدرسة الدينية هو مجموع حاخاميهما قبل أي شيء، وإلى أن مؤسس هذه المدرسة الدينية ورئيسها الذي تعمل بموجب نظريته هو الحاخام إسحق غينزبورغ، مؤلف «مبارك ذاك الرجل» قصيدة المديح لباروخ غولدشتاين على ارتكاب المذبحة في الحرم الإبراهيمي، والذي يقف وراء كتاب «نظرية الملك- شرايع قتل الأغيار».

وغينزبورغ هو الحاخام الذي يركز الدعوة إلى محو العرب من البلد ومثله ليسوا «عشايًا ضارة» قط، كون عنف الطلاب ما زال متخلفاً وراء نظرية حاخاميهم، فضلاً عن ذلك، فإنه في الشتاء الفائت عقد مؤتمر كبير قادة غينزبورغ والتي تنتهواو التحية الرئيسية فيه.

وأشار المحلل نفسه إلى أن المصدر الثاني الذي يؤثر في روحية مدرسة يتسهار الدينية هو الحاخام دوف ليثور. وسبق للراس المنفذ للعصاية الإرهابية اليهودية السرية منحاح ليفني، الذي أدين بعدة أعمال قتل، أن شهد بأن من أرسله ورفاقه وبادر وشجع وأمر بكل أعمالهم وعاد وضغط لتفجير ست حالات باص مليئة بالعرب - وهي المذبحة التي كبحها الشاباك بعد أن كانت المواد المتفجرة قد أنصمت بالحافات - هو الحاخام ليثور، الذي كان حاخام غولدشتاين، وشريك غينزبورغ في «نظرية الملك»، وقد وصفه نتنهاو بأنه «الدورية الأمامية التي تقود شعب إسرائيل».

على النسق ذاته، يمكن أن ننوه على ذكر جرائم «جباية الثمن» بحقيقة أن نتنهاو ما انفك يرفض توصية تقدم قبل عدة أعوام ووزيرا الأمن الداخلي والعدل وتمنح على اعتبار جماعة «شبيبة التلال» الاستيطانية التي تنفذ هذه الجرائم مجموعة إرهابية، ما يشف عن جوهر تعامل المؤسسة السياسية والأجهزة الأمنية مع هذه الجماعة.

وقط بعد قيام هذه الجماعة بارتكاب اعتداءات على ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده في المناطق المحتلة، أعلن الناطق بلسان الجيش أن هذه الاعتداءات تشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء ما حمل القاضي الإسرائيلي المتقاعد بوغر أوكون، محلل الشؤون القانونية في صحيفة «يديعوت أحرانوت»، إلى التنويه بأن هؤلاء الضباط والجنود وقادة الجيش يملكون وسائل كافية لحماية أنفسهم، بينما الاعتداءات الأخرى هي تلك التي يرتكبها المستوطنون ضد السكان العرب، وهؤلاء لا يوجد من يوفر الحماية لهم على الإطلاق.

وأضاف أنه بناء على ذلك، يتعين على كل من أعرب عن صدمته الكبيرة إزاء اعتداءات ناشطي اليمن على الجيش أن يدرك أن مثل هذه الاعتداءات يتعرض لها الفلسطينيون يومياً في جميع أنحاء المناطق المحتلة. ولعلم الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي فإن الخطوط الحمراء تم تجاوزها منذ فترة طويلة، والارابة السوداء باتت مزروعة في المناطق المحتلة منذ أعوام كثيرة، وما يسود في هذه المناطق هو نظام أبارتهايد بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

بالإضافة إلى ذلك فإن العنف الذي يمارس ضد الفلسطينيين تحول برأي أوكون إلى آفة معدية، وكل من يعتقد أن المشكلة كاملة فقط في عدم تطبيق القانون يرتكب خطأ فادحاً، ذلك بأن القانون الإسرائيلي الذي يطبق في المناطق الفلسطينية هو قانون سيء وغير عادل من أساسه، ويجب ألا ننسى أن المنظمات المتعددة التي تحاول أن تتقف في وجه هذا القانون، على غرار «جمعية حقوق المواطن» و«يش دين» («يوجد قانون») و«بتسليم»، تتعرض في الآونة لحملة شرسة من جانب الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى كم أفواهاها. صحيح أن العنف في المناطق المحتلة تحول إلى عادة روتينية، لكن سبب ذلك يعود أساساً إلى حقيقة أن السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون تفضي الطرف بصورة منهجية عن ممارسات الاحتلال والمستوطنين إزاء السكان الفلسطينيين واملاتهم، ومن الطبيعي ألا يبقى خطر هذا العنف منحصراً في الفلسطينيين فقط. وبرأيه على جميع الذين اعتبروا أن الاعتداء على جنود الجيش الإسرائيلي عمل خطر للغاية أن يدركوا أن الاعتداءات على الفلسطينيين لا تقل خطراً عنه إن لم تكن أشد وأدهى لأنها تجري تحت سماع وبصر الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون.

كما استنخج محلل الشؤون الاستخباراتية يوسي ميلمان أن جهاز الشاباك لا يتعامل مع التطرفين اليهود المشتبه بارتكابهم أعمالاً إرهابية مثلما يتعامل مع المشتبه بهم العرب، وإنما بغض الطرف عن اليهود، مؤكداً أن هذا المسلك يشكل إجحافاً مقلقاً لجهة من شأنه أن يعرض النظام في إسرائيل للخطر. وفي المقابل يحظى المعتدون بتسامح القضاة الذين يقللون من قدر أعمالهم ويفرغون عنهم أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة، ويحظون بعجز الشرطة والجيش الإسرائيلي المتعبد على ما يبدو، وتساهم الصحف اليهودية الإسرائيلية أيضاً بأن تبتني مفصلة كلام المستوطنين الذين يسمون هذه الأعمال «جباية الثمن»، كما لو أن الحديث يدور حول مادة استهلاكية في حانوت، بينما يجب أن نقول الحقيقة وهي أن ما يفعله المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين هو إرهاب بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد أثبتت هذا كله تصريحات الرئيس السابق لجهاز الشاباك كرمي غيلون مؤخراً أن بإمكان هذا الجهاز في غضون فترة وجيزة وضع حدّ لجرائم «جباية الثمن» في حال اتخاذ المؤسسة السياسية الإسرائيلية قراراً يقضي بحفاحة هذه الجرائم أسوة بأي جرائم أخرى ذات طابع إرهابي. وأكد أن مكافحة هذه الجرائم لم تنتج حتى الآن بسبب عدم وجود نية حقيقية لمكافحتها. وقال إنه لا يعمل هكذا بوسع جهاز الشاباك لجهة هذه الجرائم، لكن يبدو أنه لا توجد رغبة كافية في خوض مواجهة كهذه لدى الجهات الأمنية المختصة. وكان يوسي ميلمان قد عقب على تقاسم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن وضع حد لهذه الجرائم قائلاً: إن الأشخاص الثلاثة الذين تولوا رئاسة جهاز الشاباك خلال العقد الأخير - الرئيسان السابقان أفني ديتخت وبيوفال ديسكين، والرئيس الحالي يورام كوهين- هم خربجو فرقة هيئة الأركان العامة النخبوية (سيريت متكال)، ومن المؤكد أنهم لم ينسوا العبارة القائلة، ليس هناك لا أستطيع، وإنما لا أريد». ولا شك في أن الكذب المتفق عليه هو أخطر أنواع الكذب، كونه «يهدي إلى الفجور» كقول الحديث النبوي الشريف.

على خلفية معارضة التجنيد في المجتمع الحريدي:

## الجيش الإسرائيلي يسمح لضباط وجنود بارتداء لباس مدني خارج المعسكرات تحسبا من مضايقات!



حريديم أثناء تدريب في هضبة الجولان المحتلة.

والجولس إلى جانب حريدي متجنّد، مثلما حدث لصديقي. لكن الضرب لم يصل إلى هنا بعد.

وقال جندي آخر، يخدم في وحدة قتالية، إنه لم ينتظر التعرض لمضايقات كهذه ولذلك قدم طلباً بالحصول على تصريح بالخروج والعودة إلى المدينة بلباس مدني. وقال إن «الأجواء في الشارع تغيرت ويسود شعور بأننا مطاردون. وقد رأينا منشورات في الشارع تتحدث عن أن هذه منطقة نظيفة من الحريديم المتجندين». واتضح لنا لاحقاً أن من يقود هذه الحملة ويمدرون المنشورات في جميع أنحاء البلاد يقيمون هنا في بيت شيمش.

وأضاف الجندي نفسه أن الحريديم يعرفون علينا، لكن الوضع ليس مشابهاً بدون الزي العسكري، وبالنسبة لهم، فإنه إذا تجولت قرب بيتهم مرتدياً الزي العسكري فإن هذا كانك تثقب عيونهم. ورد فعلهم تجاهك مثل يحدث عندما يرون امرأة تفسير بلباس غير محتشم». وتابع أن عدد من الجنود والضباط حاول التحدث إلى حاخامي الحريديم «لكن يبدو لي أنهم لا يسيطرون عليهم».

وعقب الناطق العسكري الإسرائيلي على تقرير موقع «السلامة» بالقول إن «الجيش الإسرائيلي يستنكر ويندد بكل محاولة لإلحاق الأذى بجنوده، الذين يعملون ليل نهار من أجل الدفاع عن أمن إسرائيل. واطلاقاً من حساسية وضعهم الخاص تم منح مقدمي الطلبات من أبناء الوسط الحريدي إمكانية الحصول على إعفاء من ارتداء الزي العسكري خارج معسكرات الجيش الإسرائيلي. ويجري البحث في هذه الطلبات بشكل شخصي لكل فرد من قبل الجهات المخولة بذلك».

وأشار الضابط نفسه إلى أن «هذا التوتر بدأ قبل سنة تقريبا، عندما طرح قضية تجنيد الحريديم للجيش. وقد شعر الحريديم أن هذا الأمر يشكل تهديداً على نمط حياتهم، وبدأ قسم منهم يهاجمون جنود الجيش الإسرائيلي الذين يرتدون الزي العسكري، وخاصة أولئك الجنود الذين يدل مظهرهم على أنهم حريديم، في أماكن مثل (حي الحريديم) ميثا شعاريم في القدس. وتسرب هذا الأمر إلى هنا، لكنه لم يصل إلى تلك المستويات العالية».

وقال الضابط إن المضايقات التي تعرضوا للضرب من جانب شبان حريديم بسبب معارضتهم الشديدة للانخراط في الخدمة العسكرية، لأسباب عديدة بينها أن الشاب الحريدي يتوجب عليه، بنظرهم، أن يخصص جل وقته لدراسة التوراة، وهناك مجموعات حريدية تعارض الدولة الإسرائيلية وترفض كافة أشكال التعامل معها.

وشيمش» تشمل «شتائم وبيصا تحونا، وأنا شخصياً لم أصادف عنفاً فعلياً مثلما حدث في ميثا شعاريم، لكن لا أحد منا يريد أن يختبر إذا كانت الأمور ستصل إلى هذا الحد. وفي نهاية الأمر يدور الحديث عن أولئك المتعصبين الذين يأتون من حي معين وفهمت أن الزي الزيتي اللون، خاصة إذا كنت تعتمر قلنسوة سوداء كالتي يعتمرها الحريديم، هي بمثابة ورقة حمراء بالنسبة لهم، ولذلك فإنه من الأفضل خلعها».

وقال جندي من التيار الديني - القومي ويسكن في «بيت شيمش» إن المضايقات أشد من تلك التي وصفها الضابط «ويحدث أنهم يدفعونك فجأة أو بإمكانهم منعك من الدخول إلى الحافلة بادعاء أنهم ليسوا مستعدين

على خلفية معارضة جمهور الحريديم تجنّد شبانه للجيش الإسرائيلي ونيد أي شاب حريدي يتجنّد للجيش، كشف، أول من أمس الأحد، النقاب عن أن الجيش الإسرائيلي سمح، خلال الأشهر الماضية، لجنود حريديم أو من التيار الديني - القومي، يسكنون في مدينة «بيت شيمش»، بالخروج من المدينة والعودة إليها بلباس مدني وليس بزّي عسكري، وذلك تحسباً من تعرضهم لمضايقات ينفذها اليهود الحريديم.

ونقل موقع «السلامة» الإلكتروني عن ضباط وجنود في الجيش الإسرائيلي وحصلوا على تصريح من سلطات الجيش بارتداء لباس مدني لدى خروجهم أو عودتهم إلى المدينة قولهم إن لجنا عسكرياً خاصة تمنحهم تصريحاً كهذا في أعقاب طلبات قدموها تتضمن تفاصيل بشأن تخوفاتهم من المضايقات. ووفقاً للموقع الإلكتروني فإن الحديث لا يدور عن سياسة موحدة ينتهجها الجيش، لكن جميع الجنود والضباط من «بيت شيمش» الذين قدموا طلبات كهذه تمت المصادقة عليها.

وقال قائد سرية في وحدة قتالية في الجيش الإسرائيلي «إنني أغانر القاعدة العسكرية مرتدياً الزي العسكري، وأبدل ملابس في محطة الحافلات المركزية إلى لباس مدني وأعود إلى البيت»، وأضاف أن الحريديم الذين جعلوه يقدم طلباً للجيش بارتداء اللباس المدني هم «مجموعة من المتعصبين الذين يسكنون في المدينة والمسؤولة عن كل الفوضى الحاصلة، ليس تجاهنا فقط وإنما بكل ما يتعلق بالبصاق على النساء وإفصاثنهن في الحافلات (إلى المقاعد الخلفية) والصراع ضد سلطة الآثار حول موضوع القبور، ونحن نعيش بسلام مع معظم الحريديم، حتى لو كانوا يعارضون الخدمة العسكرية».

## فشل نتنهاو في إلغاء مؤسسة الرئاسة الإسرائيلية

\* الكنيست ينتخب الرئيس الإسرائيلي القادم في العاشر من حزيران المقبل \*

حزب «الحركة»، مثير شيطريت. وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، إن وزير الطاقة والمياه، سيلفان شالوم، من حزب الليكود ما زال متردداً حيال ترشيح نفسه. كذلك أفادت التقارير الإعلامية بأن ثلاث شخصيات يحتمل أن ترشح نفسها للمنصب، وهي رئيسة الكنيست السابقة، داليا إيتسيك، والعالم في معهد «التخنيون»، دان شيختمان، وقاضية المحكمة العليا المتقاعدة ورئيسة مجلس الصحافة، داليا دورنز.

وتوجه يرغيفان إلى أعضاء الكنيست، لأول مرة بصورة رسمية، ودعاها إلى تأييد ترشيحه. ويعتبر يرغيفان الأوفر حظاً لتولي منصب الرئيس الإسرائيلي القادم، وهو يعتبر أحد قادة اليمين العقائدي ويرفض قيام دولة فلسطينية ويدعو إلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل.

وفيما يتعلق بشالوم، فقد ذكرت صحيفة «هارتس» أمس، أن نتنهاو يميل إلى منح شالوم «دعماً صامتاً»، وذلك بعد أن قرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، إغلاق ملف التحقيق ضد شالوم، الذي اشتبه بارتكاب مخالفات جنسية بحق موظفات عملن تحت إمرته. ويهدف نتنهاو من الامتناع عن إعلان دعم رسمي لشالوم إلى التهرب من انتقادات عامة ضده في أعقاب الشبهات التي أحاطت بالأخير.

وكانت «هارتس» قد نقلت عن عضو كنيست من حزب الليكود ومقرب من شالوم قوله «كنت أعتزم التصويت لصالح سيلفان، لكنه لن يحصل على صوتي اليوم، وليس صوتي وحسب وإنما صوت أي شخص عاقل»، وأضاف عضو الكنيست نفسه أنه «وفقاً لما تم نشره، فإن هناك امرأة واحدة أكدت أمام المحققين أنه اعتدى عليها، لكنها رفضت تقديم شكوى، ولا يسري قانون التقادم على هذه المخالفة. وبالطالما لا يتسنّى التحقيق في هذا الأمر، فإنه قد يتفجر في المستقبل أيضاً، وسيلفان ذكي بما يكفي من أجل ألا

أعلن رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين، أمس الاثنين، أن الهيئة العامة للكنيست ستنتخب الرئيس الإسرائيلي القادم في ١٠ حزيران المقبل، خلفاً للرئيس الحالي، شمعون بيريس. وفتح إدلشتاين بذلك باب الترشيح لهذا المنصب.

ويشار إلى أن القانون الإسرائيلي ينص على أن الموعد الأخير للترشيح للمنصب هو قبل أسبوعين من الانتخابات، ما يعني إقفال باب الترشيح يوم الثلاثاء المقبل، ٢٧ أيار الحالي. والجدير بالذكر أن إعلان رئيس الكنيست يأتي بعد فشل محاولات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنهاو، إلغاء مؤسسة الرئاسة الإسرائيلية، بعدما عارضه في ذلك رئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية، يائير لبيد، ورئيسة حزب «الحركة» ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، وأحزاب المعارضة.

وقال إدلشتاين، لدى الإعلان عن موعد انتخاب الرئيس، إن «منصب رئيس الدولة هو منصب مهم، ويتعين على رئيس دولة إسرائيل راب الشروح والجلسر بين القلوب، ومؤسسة الرئاسة بنظري هي مؤسسة مهمة وتشكل رمزا لوحدة الشعب، وخاصة في فترات الأزمة والصراعات».

وانتقد إدلشتاين أداء المرشحين المحتملين للمنصب، وقال إنه «لا سفي»، وأنا واثق من أنه لا سفتنا جميعاً، أن المناقسة حتى الآن تميزت بتلطيح السمعة ونزع الشرعية (عن مرشحين)، وهو أداء حقر عملية الانتخاب ومس بشكل كبير بهذه المؤسسة الهامة».

وأعلن حتى الآن ثلاثة مرشحين عن نيتهم بالترشح لمنصب الرئيس الإسرائيلي، وهم رئيس الكنيست السابق والنائب الحالي عن حزب الليكود الحاكم، رؤوفين ريفلين، ووزير الدفاع الأسبق والنائب الحالي عن حزب العمل، بنيامين بن إليعازر، ووزير العدل الأسبق والنائب الحالي عن

**ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «معهد سياسة الشعب اليهودي»: ٢٠١٤- عام حسم إستراتيجي**

# ازدياد احتمالات التنافر في العلاقات الإسرائيلية- الأميركية في ظل وجوب حسم الملفين الإيراني والفلسطيني!



**ترجمة وإعداد: سعيد عياش**

**التحدي الفلسطيني**

بضغط من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وافق الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني على استئناف المفاوضات السياسية في (٣٠ تموز ٢٠١٣) بهدف التوصل إلى اتفاق خلال تسعة أشهر. وكجزء من الاتفاق الذي قاد إلى استئناف المفاوضات، وافقت إسرائيل على إطلاق سراح أسرى فلسطينيين ممن اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو، على أربع دفعات. وقد وافقت إسرائيل على هذا الشرط الفلسطيني بغية تجنب الاستجابة للشرط البديلة التي وضعها الفلسطينيون: الموافقة على مبدأ أن الحدود سيتم ترسيمها على أساس خطوط ٦٧ مع تبادل للأراضي، أو الإعلان عن تجميد البناء الاستيطاني في «المناطق» وقد أعيد تحديد هدف المفاوضات، نتيجة للظروف والمصعوبات التي نتجت خلالها. فمن اتفاق الإطار الذي كان يفترض أن يكون متفقاً عليه بين الطرفين، أصبح الجهد الآن يتمحور حول التوصل الى ورقة مبادئ أميركية تعكس فهم واشنطن لنقطة الالتقاء المطلوبة من الجانبين فيما يتعلق بالمبادئ الملائمة للاتفاق النهائي. وقد كان من المفترض أن يقلل الطرفان «ورقة المبادئ» هذه كأساس لمواصلة المحادثات، على الأقل حتى نهاية العام ٢٠١٤. ولكن في حال صعوبة الحصول على موافقة الطرفين على هذه المبادئ، فقد سمحت الولايات المتحدة لهما بتقديم «اعتراضات معينة» بحيث يتم التعبير عنها خلال المفاوضات التفاوضية بشأن الاتفاق النهائي، ولما لم يتبق سوى شهر نيسان (موعد انتهاء الأشهر التسعة) فقد سعت الولايات المتحدة إلى جلب الطرفين إلى حل وسط بشأن ثلاث قضايا خلافية مركزية: الطريقة التي ستصاغ بها مبادئ الاتفاق النهائي في الورقة الأميركية، الشكل الذي سيجاز فيه للطرفان التعبير عن تحفظاتهما، وقواعد السلوك، التي تلتزمها إذا ما تم الاتفاق على تمديد المفاوضات لفترة زمنية إضافية.

إن المهمة الملغاة على عاتق وزير الخارجية الأميركي جون كيري وموفده لشؤون إدارة المفاوضات، السفير مارتين إنديك، ليست سهلة على الإطلاق. فالاستجابة للمطالب الإسرائيلية مثل اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، وتواجد الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن لسنوات طويلة جداً، والتنازل عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وما شابه، كل ذلك يثير معارضة فلسطينية شديدة. وهناك رد فعل حد مشابه من الجانب الإسرائيلي بشأن المطالب المعروضة من الفلسطينيين، مثل الاعتراف بأن تكون عاصمتهم القدس الشرقية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية في غضون فترة تمتد بين ثلاثة أعوام وخمسة أعوام، وأن تعطى إمكانية للسماح لعدد - متفق عليه - من اللاجئين الفلسطينيين باستيعابهم داخل إسرائيل، وغيرها، هو أمر من المتوقع أن ينبثق أيضاً. وهكذا فإن الولايات المتحدة وطالما بقيت تصر على صياغة المبادئ بلغة واضحة ومحددة فإنها سوف تصطدم بمعارضة من الجانبين، وبالتحديد أنهما لن يستطيعا الاستمرار في المفاوضات، وبالمطالبة بالتعبير عن تحفظات جارفة أكثر من المبادئ التي تخلق مصاعب أمامهما، وبذلك فإن ورقة المبادئ التي ستقدمها الولايات المتحدة للطرفين ستبدو لهما أقل شأنًا وأهمية.

إن الفترة القريبة القادمة ستشكل عما إذا كانت الدبلوماسية الأميركية ستنجح في اجتراح المعجزة.

**فشل المفاوضات سيؤجج معركة**

**نزع الشرعية عن إسرائيل في العالم**

إن فشل المفاوضات من شأنه أن يدفع الجانب الفلسطيني - كما هو متوقع - إلى شن معركة سياسية قانونية ضد إسرائيل في الحلبة الدولية، وإلى السعي إلى تغيير نموذج «المحادثات المباشرة بوساطة أميركية، بمسار بديل وهو نموذج الحل شبه المفروض برعاية متعددة الجنسيات». إن هذه المعركة باتت معدة وجاهرة لدى الجانب الفلسطيني في ملفات محفوفة، وسوف تركز على التوجه إلى مؤسسات تابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية بهدف مكانة السلطة الفلسطينية لتمتتع بمكانة دولة، وممارسة ضغط سياسي وقانوني مواز على إسرائيل. وقد يكون من غير المستبعد أن يحاول الفلسطينيون في لحظة معينة، ومن أجل زيادة وتشديد الضغط على الجانب الإسرائيلي، نقل المسؤولية عن الضفة الغربية إلى إسرائيل، وتفصيل حل «دولة واحدة لشعبين». إن مثل هذه التطورات كفيلة بزعزعة الوضع الأمني، وقد تؤدي إلى نشوب انتفاضة ثالثة، ليست مشابهة بالضرورة في سماتها للانتفاضتين السابقتين. ويقدر خبراء بأن إسرائيل قد تواجه هذه المرة بعصيان مدني وعنف شعبي غير منظمين من جانب طرف مركزي. إن أحد المؤشرات التي تثير المخاوف يكمن في الإجمال الذي أجراه جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) حول حجم الأعمال الإرهابية في العام ٢٠١٣، والذي يكشف

ارتفاعاً حاداً في حجم الإرهاب في الضفة الغربية وفي توجيه هجمات انطلاقاً من قطاع غزة.

إن من المحتمل أن تجد إسرائيل نفسها، في حالة فشل المفاوضات، أمام معركة ضارية تستهدف نزع الشرعية عنها، ومقاطعتها وفرض العقوبات عليها. هذا الواقع فرض نفسه على أجنحة الجمهور في إسرائيل عندما أعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي (تموز ٢٠١٣) توجيهاتها بشأن موضوع نقل أموال وأرصدة من قبل صناديق رسمية تابعة للاتحاد الأوروبي إلى جهات ذات علاقة بالمستوطنات. ووفقاً لهذه التوجيهات فإنه سيحظر على وكالات وصناديق الاتحاد الأوروبي تمويل أو إقراض، أو منح هبة، أو منحة دراسية، أو جائزة لجهات إسرائيلية تنشط في المستوطنات - وفي بعض الحالات، كما في الإقراض، لجهات إسرائيلية تعمل خارج الخط الأخضر- سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إن اتفاقية التعاون العلمي Horizon ٢٠٢٠ تحولت على خلفية هذه التوجيهات لحدى بؤر التوتر بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، ولولا الحل – المتعلق بالصياغة – الذي تم إنجازه في النهاية لخسرت إسرائيل ٣٠٠ مليون يورو مخصصة لجهات البحث والتطوير الإسرائيلية. إضافة إلى الأضرار التي كانت ستلحق بالعلم في إسرائيل، والتي لا يمكن قياسها بمعايير مالية.

لقد تراكمت في الأشهر الأخيرة ظواهر مختلفة من المقاطعة ضد إسرائيل، حيث قرر اتحاد جمعية الدراسات الأميركية، في كانون الأول ٢٠١٣ فرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل، كما قرر صندوق قاعد هولندي كبير ( PPGM ) سحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية لأن لها فرعاً خارج الخط الأخضر فأنه في تمويل البناء في المستوطنات. كذلك فإن المزدود الكبير للمياه في هولندا شركة (فاينتنس) أعلنت (في ١٠ كانون الأول ٢٠١٣) عن قطع علاقتها مع شركة المياه الإسرائيلية «كوروت، على خلفية قيام الأخيرة بحفر آبار في الضفة الغربية، وتشكل جزءاً من منظومة تزويد المياه التي تمارس التمييز ضد الفلسطينيين. وفي السياق ذاته أعلنت شركة هولندية أخرى (أيلول ٢٠١٣) عن إلغاء اتفاقية مع شركة «جيدون» لإقامة منشأة لتكرير المياه العادمة بسبب إقامتها في الأراضي الفلسطينية الواقعة شرق الخط الأخضر. كما قرر البنك الأكبر في الدانمارك (دنسك) عدم الاستثمار في بنك «هيوغليم» على خلفية ضلوعه أيضاً في تمويل البناء في المستوطنات، كذلك أعلنت وزارة الخارجية النرويجية (تشرين الثاني ٢٠١٣) أنها أصدرت أوامرها بعدم استثمار أموال في شركة « أفريكا - يسرائيل » وشركة «دانيا سيبوس» بسبب تورطهما في البناء في شرقي القدس. هكذا، وعلى خلفية تراكم مظاهر المقاطعة هذه وغيرها، أجرت الحكومة الإسرائيلية نقاشاً خاصاً حول هذه المسألة (في ٩ شباط ٢٠١٤) عرض خلاله وزير الشؤون الاستراتيجية يوفال شتاينيتس خطة تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون شيكل لمحاربة هذه الظاهرة بشكل عنيف وشامل.

وبالإضافة إلى تهديدات المقاطعة، فقد حذر مسؤولون كبار في الاتحاد الأوروبي (٣ كانون الأول ٢٠١٣) من أن فشل محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين قد يكون له تداعيات على استمرار الدعم المالي المقدم من دول الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، ووفقاً لما قالوه فإن الاتحاد الأوروبي وجد نفسه «يحمل الاحتلال الإسرائيلي»، ويتحمل تكاليف من المفترض، حسب القانون الدولي، أن تتحملها قوة الاحتلال.

وبناء على ما سبق، رأى وزير الخارجية الأميركي جون كيري أن من الواجب تحذير إسرائيل من خطر «المعركة المتزايدة لنزع الشرعية» عنها - مضيفاً أن «هناك أحاديث عن مقاطعة وأشياء أخرى مشابهة. إن الوضع القائم حالياً، لا يمكن له أن يستمر بكل تأكيد. فهو وضع غير قابل للحياة وبقاًؤه مجرد وهم».

وقد ثار متحدثون إسرائيليون رسميون ضد هذه التحذيرات، حيث علق وزير الشؤون الاستراتيجية شتاينتس قائلاً: «إن أقوال كيري عن المقاطعة ضد إسرائيل مضرة ولا يمكن احتمالها. لا يمكن أن يفرض علينا إجراء مفاوضات تحت التهديد». لكن وزير المالية يائير لبيد أخذ ذات المنى الذي سار فيه كيري محذراً هو الآخر بقوله: «إن أوروبا هي سوق تجارتنا الرئيسية، وإذا لم يكن هناك اتفاق سياسي فإنه وفقاً للسيناريو المنطقي- وهناك ما هو أخطر منه - والذي بموجبه ستكون نسبة الضرر ٢٠٪ فقط من صادراتنا إلى الاتحاد الأوروبي مع وقف للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاتحاد الأوروبي، فإن الصادرات الإسرائيلية سوف تتضرر وفق معايير العام ٢٠١٣ بحوالي ٢٠ مليار شيكل في السنة، وسوف يصل الضرر الذي سيلحق بالانتاج إلى حوالي ١١ مليار شيكل في السنة، و٩٨٠٠ عامل سيتم فصلهم فوراً». كذلك فقد ورد تحذير مباشر على لسان رئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي السابق يعقوب عبيدرو: «إن فشل المفاوضات مع الفلسطينيين من شأنه أن يؤدي فقط إلى تعزيز اتجاهات المقاطعة والعزلة الدولية لإسرائيل.» (في مقابل التحذيرات الصادرة عن أوروبا، تم اتخاذ قرار من مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بمنح مكانة خاصة، غير مسبوقة، لكل من إسرائيل وفلسطين في حالة التوصل إلى اتفاق دائم).

إن السيناريو البديل لعدم الاتفاق على تحديد المفاوضات وفقاً لورقة المبادئ الأميركية من المحتمل أن يؤدي إلى زعزعة سياسية داخل إسرائيل وتوترات في أوساط يهود العالم، وذلك بسبب حدة المواضيع الحساسة الخاصة بالاتفاق النهائي، وضرورة طرح مواقف تتطلبها موجبات التوصل إلى تسوية، ودفع أثمان موجبة.

**القدس**

لا يوجد اليوم طرف فلسطيني أو عربي مستعد للتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل تاركا لها السيادة على الأحياء العربية في شرقي القدس والأماكن الإسلامية المقدسة. إن جوهر التوصل إلى اتفاق قائم على تسوية ما في القدس، معناه إمكانية إلغاء السيادة الإسرائيلية القائمة في أجزاء مختلفة من المدينة ومن ضمنها منطقة «الموض المقدس». ووفقاً لهذا السيناريو فإن إسرائيل ستتخذ قراراً تاريخياً يمس جوهر هوية وعقيدة الشعب اليهودي بأسره، ومن المتوقع أن يكون الجدل الداخلي في إسرائيل حول هذه القضية حاداً جداً.

**الاستيطان اليهودي في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)**

إن اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني قائم على مبدأ الدولتين سوف ينقل إلى السيادة الفلسطينية غالبية مناطق «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، وعليه فإنه وبمعزل عن التداعيات الأمنية التي ستتربط على الانسحاب الإسرائيلي، فإن من الممكن أن تكون لهذه الخطوة أبعاد يهودية بالغة الأهمية تتعلق بالانفصال عن قطعة من الأرض تحول عليها أبطال الثورة، وفيها تنزوع جذور الشعب اليهودي (الحرم الإبراهيمي، قبر -قبة - راحيل، قبر يوسف، ومواقع أخرى عديدة) وكذلك وجوب إخلاء عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود (إن من المتوقع أن يقاوم جزء منهم الإخلاء بالقوة).

إن النقاش حول مستقبل مناطق «يهودا والسامرة» ومشروع الاستيطان الكبير سوف يثير جدلاً سياسياً، أمنياً، قومياً ودينيًا مفعماً بالعواطف، وإن الإخلاء - عندما يتم تنفيذه - يتوقع أن يكون صادماً نفسياً ولسوف يعقم الصدوع في أوساط الشعب اليهودي في إسرائيل والشتات.

**الاعتراف العربي بحق الشعب اليهودي في عاصمته ودولته**

لقد أكد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في خطاب جامعة بار إيلان (١٤ حزيران ٢٠٠٩) أن الشروط الأساسية لإنهاء النزاع هي اعتراف فلسطيني علني ولمزم بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وعلى الرغم من أن القيادة الفلسطينية ردت بالرفض إلا أن الطلب الإسرائيلي من الممكن أن يجد قبولاً بذات الصيغة أو بصيغة أخرى، خاصة إذا كان من بيدير المفاوضات من الجانب الإسرائيلي مستعد «لدفع ثمن» مثل هذا الإنجاز. ولكن هناك طبعاً من يطرح السؤال عن مدى حيوية - بمرآة مصالح الشعب اليهودي - الإصرار على قبول هذا مطلب ودفع ثمن جدي مقابله.

**هل يمكن لاتفاق سلام أن يشكل نقطة تحول تاريخية في علاقة اليهودية بالإسلام؟**

إن مبادرة السلام العربية (بيروت ٢٠٠٢) والتي جاءت بتأثير سعودي، تعرض استعداداً عربياً لسلام شامل مع إسرائيل، إنهاء النزاع، وتطبيع وعلاقة حسن جوار - بشرط انسحاب إسرائيلي شامل لخطوط العاصم ٦٧ وحل «عادل ومتفق عليه» لمشكلة اللاجئين. منذ العام ٢٠٠٣ - تحظى مبادرة السلام العربية بدعم منظمة الدول الإسلامية التي تضم ٥٧ دولة، وفي الأونة الأخيرة صودق مجدداً على هذا الموقف في اجتماع مؤتمر القمة الإسلامية في القاهرة (٧ شباط ٢٠١٣)، أما في إسرائيل فإن الآراء منقسمة بشأن قيمة «مبادرة السلام العربية» ومدى الحكمة من الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى اتفاق عربي - إسرائيلي دائم، وهل يمكن لاتفاق سياسي، في ضوء الخلفية التاريخية للعلاقات بين الإسلام واليهودية، أن يشكل نقطة تحول في علاقة العالم الإسلامي تجاه اليهودية؟!

**لاجئون يهود من دول عربية**

إن التقدم في مفاوضات السلام قد يسمح بإمكانية أن تطرح على جدول الأعمال تراجيديا إنسانية لم تحظ باهتمام عالمي - ميسير ٨٥٠ ألف يهودي عاشوا حتى ١٩٤٨ في دول عربية واقتلعوا من أماكن سكنهاهم على خلفية إقامة دولة إسرائيل. إن الظلم الذي لحق باللاجئين اليهود لم يحظ باعتراف عربي ودولي، وطبعاً لم يحظوا هم بعويض عن معاناتهم وعن ممتلكاتهم التي سلبت.

**مشاركة الشتات اليهودي في عمليات الحسم في قضايا الحل الدائم**

إن المواضيع النهائية تمس بعواطف اليهود حيثما كانوا. فهل سيتسنى ليهود المنافي لعب دور ما في سياق الحسم؟ هذه المعضلة سوف تضع الالتزامات النظرية لـ «فرضية جديدة» والتكاثر الأكثر في علاقة إسرائيل - المنافي أمام امتحان فعلي.

**انعكاسات على مثلث العلاقات: إسرائيل - واشنطن - يهود الولايات المتحدة**

إن من غير الممكن غض الطرف عن الزنادوجية التي تطبع العلاقة مع مثلث القدس - واشنطن- الجالية اليهودية. فمن جهة - علاقة ودية عميقة جداً، تجد تجسيدها في دعم فعلي شامل من الولايات المتحدة لإسرائيل، ومن جهة ثانية - شواهد على غضب وخيبة أمل متبادلة. إن وجود سيناريو تتفاقم فيه الخلافات بين واشنطن والقدس بشأن الموضوع الإيراني والموضوع الفلسطيني من المحتمل أن يضع يهود الولايات المتحدة بين المطرقة والسندان. فبين الحين والآخر تظهر بعض الأعراض الخارجية للتوتر المكبوت القائم حالياً بصور مختلفة، خذ مثلاً الحادث الذي أجبر وزير الدفاع يعلون للاعتذار عن أقواله القاسية (مسياني/ استخواندي ) ضد وزير الخارجية كيري. إن احتمالية التوتر الكامنة في الطرف الثاني للمحيط الأطلسي كشفت في قضية محاولة منظمة إيباك تمرير قانون في الكونغرس لزيادة العقوبات على إيران أثناء المفاوضات معها- وقد تم إبراز إيباك وإسرائيل كما لو أنهما يسعيان فرحين لنزويط الولايات المتحدة في حرب جديدة في الشرق الأوسط، في وقت ادعى فيه مؤيدو القانون أن نجاح المفاوضات يلزم إدامة الضغط على إيران. أما الإدارة الأميركية فقد أوضحت بأن سنن قانون يضيف عقوبات جديدة وسوف يضعف روحاني والمعتدلين في إيران، وسوف يفكك التحالف الغربي الذي يواجه طهران. وعليه انسحبت إيباك من هذه الخطوة، تاركة المجال لمعارضها كي يدعوا أن إيباك خسرت بعض قوتها.

إن احتمالات التنافر في العلاقات الإسرائيلية- الأميركية تتزايد في ظل وجوب الحسم في قضيتين استراتيجيتين تحملان آثاراً كبيرة على مستقبل إسرائيل، الأولى مرتبطة بسيناريو الهجوم الإسرائيلي على إيران، في تعارض مع موقف الإدارة الأميركية (أو بعقد الولايات المتحدة لاتفاق مع إيران يكون غير مقبول على إسرائيل)، والثانية مرتبطة بسيناريو لا تستجيب فيه إسرائيل لتوقعات واشنطن بشأن الوصول لاتفاق إسرائيلي فلسطيني؛ سواء بفشل الجهود الحالية (من المهتم؟)، أو بأن تتقدم المفاوضات خطوة إضافية نحو إمكانية إنجاز اتفاق نهائي (وهنا من المعقول أن تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على إسرائيل للموافقة على جملة من التنازلات حتى تمكن الطرفين من التوقيع على الاتفاق الناجز). كل هذه كافية لتعزيز توجهات التي تزيد من تشكك الولايات المتحدة - لا تزال في المرحلة الحالية بعيدة عن أن تصبغ السائدة - والتي وفقها تبرز إسرائيل كما لو أنها تضر بالمصالح القومية الأميركية، وأن ثمن صداقتها أخذ في التزايد. إن أصحاب هذا الخط في الولايات المتحدة يذعنون بأن بلادهم قد تجر إلى حرب جديدة في الشرق الأوسط رغمًا عنها، وأن صورتها في العالم الإسلامي تضررت، وتتحشر معزولة في المنتديات الدولية تتلقى نقداً لاذعاً من جراء دعمها لإسرائيل.

كل قضية من هاتين القضيتين - النووي الإيراني والمفاوضات مع الفلسطينيين - تعتبر ثقيلة بحد ذاتها، إلا أن هناك روابط مختلفة تجمع بين اللثنتين تزيد من عمق مركباتهما. خذوا مثلاً، عقد صفقة سنيّة ينظر إليها بأنها تسمح لإيران أن تكرس حضورها كدولة على عتبة النووي، هذه الخطوة سوف تؤثر سلباً على استعداد إسرائيل للمخاطرة بأمنها في أي اتقاق مع الفلسطينيين، وبشكل خاص، إذا ثارت في إسرائيل علامات استفهام حول مدى إمكانية الاعتماد على صدقتها أميركا. كما أن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة من المحتمل أن تصبغ مهددة، فكلمًا انفتحت فجوة بين مواقف إسرائيل والولايات المتحدة، تضغط إسرائيل لـ «تجنيد» يهود الولايات المتحدة للقتال، وتنشط للعمل في الفناء السياسي الخلفي للإدارة الأميركية. وهذا الواقع من المحتمل أن يضع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة في وضع غير مريح، ويكشف بوضوح زائد عن الخلاف الداخلي حول هذا القضية، وبشكل خاص على خلفية الإدعاءات بأن السياسات الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط تؤثر فيها إسرائيل واللوبي اليهودي، بشكل يتعارض مع المصالح الأميركية نفسها.

**النتهى، الجزءان الأول والثاني في العددين السابق وقبل السابق**



إسرائيل: وقائع عدوانية على الأرض.

مقابلة خاصة مع مراسل صحيفة «هآرتس» للشؤون السياسية والدبلوماسية

## باراك رافيد لـ«المنشهد الإسرائيلي»: الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني سيتعرضان لضغوط دولية كبيرة من أجل استئناف المفاوضات

**\*في حال عدم استئناف المفاوضات فإن العالم سيحاول**

**طرح تسوية للصراع من خلال قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي\***

**كتب بلال ضاهر:**

بعد أن قررت الحكومة الإسرائيلية وقف المفاوضات مع الفلسطينيين، في أعقاب اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، صعد رئيسها، بنيامين نتنياهو، من تهجماته ضد الفلسطينيين، وحتى أنه اعتبر إحياء ذكرى النكبة «تحريضاً» ضد إسرائيل وشبّهه الفلسطينيين بالنازيين، بزعمه أن الفلسطينيين «يشوهون صورة دولة إسرائيل وقد اتضح أن المكان الذي يتصدر القائمة هو السلطة خلال تاريخنا».

وقال نتنياهو لدى افتتاح الاجتماع الأسبوعي لحكومته، أول من أمس الأحد، إنه «نشرت الأسبوع الماضي رابطة مكافحة التشهير (ADL) تقريراً حول نسبة المعاداة للسامية عند البالغين في دول مختلفة بالعالم وقد اتضح أن المكان الذي يتصدر القائمة هو السلطة الفلسطينية حيث أن ٩٣٪ من البالغين يتمسكون بمواقف معادية للسامية. وتأتي هذه النتيجة المؤسفة على خلفية التحريض المستمر الذي تمارسه السلطة الفلسطينية دون هوادة والذي يشوه صورة دولة إسرائيل بصورة الشعب اليهودي، كما شهدنا في أماكن أخرى خلال تاريخنا وهذا التحريض يمارس بمسيرات حداد تحيي ذكرى ما يسميه الفلسطينيون بالنكبة. إنهم يعتبرون وجود دولة إسرائيل وتأسيسها مأساة يجب تصحيحها وهذا يتمثل أيضاً بأن السلطة الفلسطينية تسمح حالياً لحماس – التي تدعو بشكل مباشر وواضح إلى تدميرنا - بالقيام بأنشطة متزايدة في يهودا والسامرة. ومن يعتبر إقامة دولة إسرائيل ومواصلة وجودها مأساة لا يريد السلام».

في غضون ذلك التقى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، بوزيرة العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، في لندن في نهاية الأسبوع الماضي. وأعلن نتنياهو أن ليفني لم تمثل حكومة إسرائيل في هذا اللقاء.

وحول هذه المواضيع واحتمالات استئناف المفاوضات بين الجانبين، أجرى «المنشهد الإسرائيلي» مقابلة مع مراسل صحيفة «هآرتس» للشؤون السياسية والدبلوماسية، باراك رافيد.

**(\*) «المنشهد الإسرائيلي»: هل حكومة إسرائيل ورئيسها بنيامين نتنياهو معنيان باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين؟**

رافيد: «هذا سؤال معقد جداً. واضح أن حكومة إسرائيل معنية بعملية سياسية ومفاوضات ولقاءات بين الجانبين، فإذا لا يكون هناك جمود في العملية السياسية فإن العالم سيعتقد أن كل شيء يسير على ما يرام. لكن هل توجد رغبة حقيقية لدى الحكومة الإسرائيلية الحالية بالتوصل إلى اتفاق، أو التوصل إلى تسويات وأمور كهذه، فإنني لا أعتقد أنه توجد رغبة كهذه».

**(\*) ربما السؤال الأصح في هذه الحالة هو ماذا سيحدث لإسرائيل في حال لم يتم استئناف المفاوضات؟**

رافيد: «أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال مشابهة إلى حد بعيد لسؤال حول ماذا سيحدث للسلطة الفلسطينية. لأن كلا الجانبين سيدخلان خلال نصف السنة أو التسعة شهور المقبلة إلى وضع لا توجد فيه مفاوضات ونوع من الجمود السياسي، الأمر الذي سيحدث فرأغا. ويتوقع أن تحدث أمور في ظل هذا الفراغ السياسي، مثل خطوات تتخذها السلطة الفلسطينية تتمثل بالتوجه إلى المنظمات الدولية، وإسرائيل ستكثف أعمال البناء في المستوطنات، وستكون ردود فعل من كلا الجانبين على خطوات ينفذها الجانب الآخر، أو ربما يحدث تصعيد ميداني مثلما حدث في رام الله قبل عدة أيام عندما قتل فلسطينيان. أي أن الأمر الواضح في حالة الفراغ السياسي هو أنه توجد احتمالات كبيرة لحدوث تصعيد. وأعتقد أنه في حال عدم وجود مفاوضات أو عدم استئناف العملية السياسية، فإنه سيلحق ضرر كبير للجانبين، بحيث ستعرض إسرائيل لانتقادات دولية واسعة جداً بينما سيواجه الفلسطينيون حالة استياء دولية جراء عدم حل الصراع وهذا الأمر سيؤثر على التبرع بالأموال للسلطة. وأعتقد أن كلا الجانبين سيمضيان إلى وضع يكون فيه العالم قد سئمهما. وعندما قد تحاول الوضع إلى صراع لا يكثرثر به أحد في العالم، ولا تكون هناك محاولات لكبحه وستكون هناك مواجهة إسرائيلية – فلسطينية تودي بحياة الكثير من الأشخاص. لكن في المقابل قد ينشأ وضع يقول فيه العالم للجانبين إنهما لم ينجحا في التوصل إلى التسوية وأن العالم سيطرح تسوية من خلال مجلس الأمن الدولي، تقضي بإقامة دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ من تبادل أراض وتكون عاصمتها القدس الشرقية. وسيقول العالم للفلسطينيين إن إسرائيل هي دولة يهودية ولن يتم تطبيق حق العودة للاجئين فيها، وسيطالب العالم إسرائيل والفلسطينيين بالتعامل مع قرار كهذا صادر عن مجلس الأمن الدولي».

**(\*) هل ستؤيد الولايات المتحدة موقفا دوليا كهذا، وما هو انطباعك حيال الموقف الأميركي في هذا السياق؟**

رافيد: «أعتقد أن الأميركيين يريدون في هذه المرحلة منح الجانبين مهلة تتراوح مدتها ما بين نصف سنة إلى سنة، لا يتم خلالها القيام

**الكنيست بدأ دورة صيفية جديدة**

# مجموعة قوانين عنصرية جديدة ومعارك «شد عضلات» بين شركاء الائتلاف!

**كتب برهوم جرابسي:**

افتتح الكنيست في الأسبوع الماضي دورته الصيفية، التي ستستمر ١٢ أسبوعا، وما يميز هذه الدورة القصيرة، وفق الملامح التي ظهرت في أسبوعها الأول، أنها دورة ستناقش قوانين ذات طابع عنصري خطير، وأخطرها قانون «دولة القومية اليهودية»، وفي المقابل بدأ «شد عضلات» بين شركاء الائتلاف، بعد مضي عام على تشكيل الحكومة، والتأقلم في العمل البرلماني والحكومة، كما بات واضحا أن وزير الخارجية أفينغور ليبرمان قد بدأ معركته المتوقعة لاسترداد قسم من صلاحيات وزارته التي تتناثر بين ست جهات حكومية أخرى غير وزارته.

في اليوم الأول للدورة، اضطر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى سحب مشروعو الداعي إلى إلغاء نظام منصب رئيس الدولة، قبل انتهاء ولاية شمعون بيريس بعد شهرين، بعد أن وجد معارضة واسعة في أوساط نواب حزبه الليكود، الذين أعلنوا اعتراضهم الشديد على مبادرة نتنياهو لإلغاء منصب الرئاسة، وتحويل النظام إلى نظام جمهوري، وهذا أمر يجري التداول به في إسرائيل منذ نحو ٢٠ عاما، إلا أن نتنياهو ظهر فجأة بالمبادرة، التي يحتاج تشريعها إلى وقت طويل، الأمر الذي حدا بالرئيس بيريس للإعلان عن رفضه للبقاء في منصبه ليوم واحد إضافي بعد انتهاء المدة القانونية.

والانطباع السائد في الحلبة السياسية أن دافع نتنياهو للإسراع بهذه المبادرة، التي لم يعلن عنها على الأثل قبل عام، هو دافع شخصي، ورفضه للمرشح الأوفر حظا للفوز بمنصب الرئيس، وهو رئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين.

وتبين لنتنياهو أنه لا يحظى بدعم شركه الأكبر رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، كما أن وزيرة العدل تسيبي ليفني لم تتحمس إلى هذه المبادرة.

لكن الأمر البرز في هذه الدورة سيتمحور حول قوانين عنصرية جديدة يبادر لها نتنياهو والائتلاف الحاكم، وأبرزها قانون «دولة القومية اليهودية»، الذي أعلن عنه نتنياهو قبل ثلاثة أسابيع، وهو عمليا قانون «يهودية الدولة»، الذي يمنح امتيازات لليهود في كافة مجالات الحياة، ويعمم التمييز ضد فلسطيني ٨، ويجعل العديد من السياسات الممارسة على مدى عقود، إن كان على مستوى الوزارات أو في الحياة العامة، قانونا رسميا.

و لا يبدو حتى الآن الموعد الذي سيطرح فيه نتنياهو القانون لإقراره بالقرارة الأولى في الكنيست، إذ أن القانون يلقي معارضة من حزب «الحركة» برئاسة الوزيرة تسيبي ليفني، كما أن القانون قد يلقى معارضة لدى عدد من نواب حزب «يوجد مستقبل» الشريك الأكبر في الائتلاف الحاكم.

كذلك أقرت اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات، مع بدء الدورة، مشروع قانون يهدف إلى منع تحرير أسرى من فلسطيني ٤٨، في إطار صفقات سياسية، إلا أن القانون الذي يخير جدلا في الائتلاف الحاكم، سيسري على من تتم ادانتهم بقضايا قتل

مستقبلا، وينص مشروع القانون على «منح صلاحية» للمحكمة، بأن تفرض الحكم مدى الحياة على من تتم ادانته بالقتل في قضايا على خلفية قومية، وأن تخفيف إلى الحكم بندا يمنح رئيس الدولة من منح الشخص ذاته العفو أو تخفيف الحكم، في قصد واضح لمنع تحرير هؤلاء في إطار صفقات سياسية مستقبلية. ويسري هذا القانون عمليا، على الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وفلسطيني القدس المحتلة، وأيضا على فلسطينيين من الضفة الغربية تتم محاكمتهم في «محاكم مدنية»، وليس محاكم عسكرية، لأن أحكام المحاكم العسكرية يبقى مصيرها بيد جيش الاحتلال، وليس الرئيس الإسرائيلي.

واعترض على القانون حزبا «يوجد مستقبل» و«الحركة»، الأمر الذي أدى إلى سحبه للبحث به مجددا في الحكومة، وقد يتلكا نتنياهو في طرح القانون للتصويت، كما فعل مع قوانين خلافية أخرى، من باب الحفاظ على سلامة الائتلاف.

إلى ذلك، فقد أعلن وزير المالية يائير لبيد عن اجراء عنصري، كان قد حاول فرضه قبل شهرين، وهو منح اعفاء ضريبي على شراء البيوت، لليهود الذين يخدمون في جيش الاحتلال، وهذا يعني استثناء العرب، والمتدينين المتمزتين «الحريديم».

إلا أن هذا الإجراء يجد معارضة، من حزب «البيت اليهودي»، كونه يضر أكثر بالحريديم من العرب، لأن الحكومة أصلا لا تبني مشاريع سكنانية في البلدات العربية، باستثناء مدينة الناصرة، وبشكل ضئيل جدا. كما أن الوزيرة تسيبي ليفني تبدي معارضة على القانون، من جوانب حقوقية، ويجري البحث عن صيغة تخفف من حدة عنصرية القانون.

وتطرح على جدول أعمال الحكومة في الايام الأخيرة لسلسلة قوانين أخرى، لها ارتباط بمسألة «الدين والدولة»، إن كان على مستوى الزواج والطلاق، وعلاقة المحاكم المدنية بها، أو في قضايا الحلال، وهي مبادرات تثير تحفظ حزب «البيت اليهودي» الذي يسيطر عليه التيار «الديني الصهيوني».

وكل هذا يقول إنه بعد أن انجز الائتلاف الحاكم حتى نهاية الدورة الشتوية، التي انتهت في منتصف آذار الماضي، أكبر القوانين المركزية، التي تسعى إليها كل واحد من شركاء الائتلاف الحاكم، من قوانين تغيير النظام الانتخابي، وحتى قانون الاستفتاء العام، الذي يعرقل أي حل مستقبلي للصراع، يبدأ شركاء الائتلاف الآن، في استعراض «شد عضلات»، إن صح التعبير، من باب إثبات الوجود والتأثير على الحلبة البرلمانية وبإذات، قرارات الحكومة.

### ليبرمان يبدأ المعركة على الخارجية

كما كان متوقعا فقد بدأ وزير الخارجية أفينغور ليبرمان في الأيام الأخيرة معركته على مكانة وزارة الخارجية، وكان الأمر منتظرا منذ أن عاد ليبرمان إلى الوزارة، بعد ٨ أشهر على بدء عمل الحكومة، إذ لدى توزيع الحقائق البرلمانية جرى توزيع بعض من صلاحيات الوزارة على مؤسسات ووزارات مختلفة، منها ما هو قائم منذ سنوات، ولكن لتوزيع صلاحيات الوزارة، كان لافتا، كما أنه كان واضحا أن ليبرمان لن يرضى بوزارة تنتشر صلاحياتها على ست وزارات.

وقد جاهر ليبرمان مباشرة بمعركته، في تقرير دوري له أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، في الأسبوع الماضي، ولكنه ركز «جام غضبه» على مستشار الأمن القومي يوسي كوهين، إذ ادعى ليبرمان أن كوهين يسعى إلى إقامة وزارة خارجية «موازية» بسبب اتصالاته المباشرة مع السلك الدبلوماسي والحلبة الدولية، وكانت القشة التي قصمت ظهر الجمل، من ناحية ليبرمان، هي الرسالة التي بعث بها كوهين إلى سفراء الاتحاد الأوروبي والسفير الأميركي في إسرائيل، حول رؤية حكومة بنيامين نتنياهو لمسألة وقف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، دون أي تنسيق مع وزارة الخارجية، وفي الحال أصدر ليبرمان أوامر لجميع العاملين في وزارته بعدم التعاون مع مجلس الأمن القومي والمستشار كوهين.

وهذه ليست المرة الأولى التي يصدم فيها ليبرمان مع مستشار الأمن القومي، بل حصل هذا في فترة مستشارين آخرين، في حكومة نتنياهو السابقة، وما يقلق ليبرمان أكثر هو عدة مناصب وزارية يتعلق عملها بالعلاقات الخارجية والسلك الدبلوماسي، وقد عددها ليبرمان في تقريره، وهي إضافة إلى مجلس الأمن القومي:

«وزارة «التحديات الاستراتيجية»، ويتولاها حاليا الوزير يوفال شتاينيتس، والغريب أن ليبرمان تكلم بتعهم على هذه الوزارة متسائلا: «ما اسم هذه الوزارة؟»، وتكمن الغرابة في أن هذه الوزارة قامت أصلا، في حكومة إيهود أولمرت، كي يشغلها ليبرمان ذاته، وكانت تظهر لأول مرة في حكومات إسرائيل، وبقيت هذه الوزارة قائمة في الحكومتين التاليتين، إذ تولاهما في حكومة نتنياهو السابقة الوزير موشيه يعلون، وحاليا شتاينيتس، ولأن يصف ليبرمان «مؤسس» هذه الوزارة، بأنها «وزارة زائدة ولا حاجة لها».

«القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع، وهذا القسم قائم منذ أن قامت الوزارة، إلا أن ليبرمان يدعي أن نشاط هذا القسم، بدأ يتوغل هو أيضا في صلاحيات وزارة الخارجية، ويعمل بشكل مواز للوزارة.

«وزارة التعاون الاقليمي، وهي وزارة يشغلها الوزير سيلفان شالوم، الذين يشغل أيضا وزارة «تطوير الجليل والنقب»، القائمة أصلا على مشروع تعويد هاتين المنطقتين، وأقيمت ووزارة التعاون الاقليمي لأول مرة في حكومة إيهود باراك في العام ١٩٩٩، وكان يشغلها شمعون بيريس، واستمر وجود هذه الوزارة، في ظل كل الحكومات التالية، وهي كوزارة «التحديات الاستراتيجية»، تم تفصيلها لإرضاء شخصيات كبيرة في الحكومة، لم تنل حقاقت رفيعة.

«وزارة يهود المهجر، وهي أحيانا تكون وزارة، وأحيانا ملفا في مكتب رئيس الحكومة يتولاها نائب وزير، وتهتم في شؤون علاقة أبناء الديانة اليهودية في العالم بإسرائيل، وهذه مهمة تتقاطع مع وزارة الهجرة والاستيعاب، ووزارة الخارجية.

«ملف المفاوضات، وهذا الملف الأكبر الذي صودر من أيدي وزارة الخارجية، وتتولا وزيرة العدل تسيبي ليفني، بموجب اتفاق الائتلاف بين حزبي الليكود و«الحركة»، وعمليا هذا الملف لم يكن في يد وزارة الخارجية أيضا في حكومة نتنياهو السابقة، إذ كان بمسؤولية نتنياهو شخصيا، ولكن لوحظ في الأشهر الأخيرة أن ليبرمان يضيق ذرعا بهذه الحال، وأربانه يحاول التقرب من الإدارة الأميركية وخاصة وزير الخارجية جون كيري، رغم أن ليبرمان لم يغير مواقفه الجوهر من مسألة الصراع والقضية الفلسطينية.

وعمليا فإن ليبرمان بدأ يعد العدة لتعزيز مكانته في الحكومة، ومن ثم في الحلبة السياسية، خاصة وأن الاتجاه القائم حاليا هو فض الشراكة البرلمانية بين الحزب الذي يزعّمه [إسرائيل بيتنا» وبين الليكود، ويرى ليبرمان أن وضعيته البرلمانية في أي انتخابات مقبلة ليست مضمونة، من حيث أن يكون حزبه من الكتل الكبيرة في الكنيست، ولهذا فإن الفرضية القائمة أن ليبرمان سيصعد بشكل مدرسو، خطواته في الحكومة، ولكن ليس إلى حد التفجير، إذ لا يوجد ميرر سياسي لذلك من ناحيته، ولهذا سيكتفي ببعض «الأزمات العابرة»، من باب مقولة «نحن هنا».

### الخطوط متماسكة

رغم ما يظهر من «توترات»، أو «أزمات»، فإن خطوط الائتلاف ما تزال متماسكة، ولا يبدو أنها قد تتراخى أو تنحل في الوقت القريب، وهذا من منطلق المصالح الحزبية الأنية. إذ أن حزب «يوجد مستقبل» يثبت من يوم إلى آخر، أن لا مصلحة له في ترك الحكومة، وهو ليس لديه أجندة واضحة، بل يؤقلم ذاته مع سياسة الحكومة، حتى لو كانت سياسة اليمين الأشد تطرفا. كما أن هذا الحزب لا يواجه خطر الانشقاق، لأن كل النواب فيه حديثو العهد، وفازوا بوضعية الكنيست بشكل مفاجئ بالنسبة لغالبيتهم الساحقة، ولهذا فهم يريدون استغلال الأمر والبقاء في واجهة السياسة الإسرائيلية، من باب أنها «تجربة قد لا تتكرر» بالنسبة لهم.

أما حزب «الحركة» فكل الرهان على توجهات رئيسة الحزب تسيبي ليفني تبدو حتى الآن خاسرة، فهي لا تتسارع إلى ترك الحكومة بسبب جمود المفاوضات، وهذا لأنها القت بمسؤولية الفشل على الجانب الفلسطيني، إذ أنها لم تجاهر بأي اعتراض على سياسة الاستيطان، التي لا تعارضها من حيث الجوهر، خاصة في القدس والكتل الاستيطانية الكبرى، وأيضا من باب الادعاء بأنها طالما هي في الحكومة فستكون لاجمة لسياستها، مع «أمل استئناف المفاوضات في كل وقت»، ولكن على أرض الواقع فإنه في هذه المرحلة لا تجد ليفني وشركاؤها في الحزب مكانا لهم في صفوف المعارضة، إلا إذا بدأت تعد العدة للانتخابات المقبلة، وتقرر أن تجد لها «ماوى سياسيا» جديدا، أو شراكة سياسية جديدة، لا تلوح في الأفق حتى الآن.

وهذه الحال تسري على باقي شركاء الليكود، حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان الذي يرى أن سياسته ومخططاته تنطبق على أرض الواقع، وكذا بالنسبة لحزب المستوطنين «البيت اليهودي».

## موجز اقتصادي

## وتراجع في العجز

قال تقرير سلطة الضرائب الإسرائيلية إن جباية الضرائب في الثلث الأول من العام الجاري سجلت ارتفاعا صافيا بنسبة ١٢٫٣٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٣. في حين قال تقرير آخر للمحاسب العام للدولة إن تطبيق بنود الميزانية في الثلث الأول من هذا العام كان جيدا وناجعا، ما أدى إلى انخفاض كبير في العجز المالي، وبلغ ثلث العجز الذي تحقق في نفس الفترة من العام الماضي.

وتقول وزارة المالية، في تقرير المحاسب، إن ميزانية الدولة سجلت في الثلث الأول من العام الجاري عجزا بقيمة ٩٥٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٢٧٢ مليون دولار، في حين أن العجز في الثلث الأول من العام الماضي ٢٠١٣ بلغ ٢١٥ مليار دولار، كما أن جباية الضرائب في الثلث الأول من العام الجاري بلغ ما يقارب ٢٥ مليار دولار، مقابل ٢١٫٧ مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، وهذا يعني زيادة عامة في جباية الضرائب بنسبة تقارب ١٤٪ ولكنها زيادة بنسبة ١٢٫٣٪ صافية بعد احتساب نسب التضخم، وبذلك يكون العجز المالي قد انخفض في الأشهر الـ ١٢ الماضية إلى مستوى ٢٫٥٪ من الناتج العام، بدلا من ٣٪ حسب التوقعات للعام الجاري.

وتشير وزارة المالية إلى أن تراجع العجز في الميزانية العامة بدأ ملحوظا منذ الشهر الأول من العام الجاري، وهذا ناجم عن رفع ضرائب مصرفي العام الماضي، بالإضافة إلى أن الوزارات تقلص مصروفاتها المخططة في ميزانية العام الجاري.

## الدين العام- ٢٠٠ مليار دولار

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أن الدين الحكومي العام بلغ حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٣ نحو ٢٠٠ مليار دولار، بزيادة بنسبة ٤٫٤٪ عن العام الذي قبله- ٢٠١٢، كما أن الحكومة دفعت خلال العام الماضي ما يقارب ١١ مليار دولار فوائد على القروض الداخلية والخارجية، ليكون هذا البند الثالث من حيث حجم الصرف في الميزانية العامة، بعد الميزانية الأمنية- أكثر من ١٧ مليار دولار، وميزانية التعليم- ١٢ مليار دولار.

وعلى الرغم من هذه الزيادة، إلا أن حجم الدين تراجع من حيث نسبته من الناتج العام، إلى مستوى ٢٧٫٤٪، مقابل نسبة ٢٨٫٤٪ في العام ٢٠١٢، وبذلك تكون إسرائيل متقدمة في مسار تخفيض نسبة الدين من حجم الناتج العام، الذي كان حتى العام ٢٠٠٥ في حدود ٨٠٪.

وكانت الحكومة قد وضعت هدفا للهبوط إلى نسبة ٦٠٪/ حتى العام ٢٠١٥، في حين طالبت جهات اقتصادية بعدم الاكتفاء بنسبة ٦٠٪، لأن هذه النسبة يجب عليها أن تتراجع أكثر، على الرغم من أن عددا من الدول المتطورة ارتفع لديها الدين العام في السنوات المالية الست الفائتة إلى نسب عالية جدا، إذ ارتفعت النسبة في الدول العشرين المتطورة إلى حوالي ١١٥٪ من حجم الناتج العام.

## «إنتل» تضيف ألف

## وظيفة في الجنوب

قررت شركة التقنيات العالية «إنتل» توسيع نشاطها في منطقة الجنوب، في محيط مدينة «كريات جات»، الإسرائيلية، باستثمار يصل إلى ٦ مليارات دولار، ما يعني زيادة عدد الوظائف في مصنعها في الجنوب بنحو ألف وظيفة، وفي المقابل ستحصل الشركة على تسهيلات ضريبية بما يعادل ٤٣٠ مليون دولار.

ويقول مسؤولو فرع الشركة العالمية في إسرائيل إن الشركة فضلت زيادة استثمارها في إسرائيل، بدلا من أماكن أخرى في العالم، وبحجم استثماري هو الأكبر منذ سنوات عديدة. وقال وزير الاقتصاد نفتالي بينيت إن هذا هو الاستثمار الأكبر من شركة واحدة في قطاع التقنيات العالية، ويضمن استمرار عمل الشركة في إسرائيل لسنوات أخرى عديدة، في حين قالت مصادر في الوزارة إن قرار «إنتل» أزال التخوفات الإسرائيلية من أن توقف الشركة نشاطها في إسرائيل.

ولشركة «إنتل» في هذه المرحلة أربعة مراكز تطوير في إسرائيل، في حيفا وييتح تكفا والقدس ويكوم (وسط) إضافة إلى مصنع إنتاج في القدس وكريات جات، وقد بدأت «إنتل» نشاطها في إسرائيل في العام ١٩٧٤، ويعمل لديها حاليا ١٠ آلاف عامل.

## فنادق إسرائيل تخفض

## ملوحة برك البحر الميت

قال تقرير صادر عن مصانع الأملاح في البحر الميت إن المياه العادمة المتدفقة على البحر من الفنادق ومن المستوطنات المحيطة بها، باتت تتسبب في تخفيض نسبة الملوحة في البحر الميت، وبمستوى بات يشكل ضرا في عمل تلك المصانع، ويتبين أن المياه العادة كانت تتدفق على الجزء الجنوبي من البحر الذي تجفف بفعل قلة تدفق المياه عليه، ومن ثم جرى تحويل المياه إلى مكان آخر. وتشكو المصانع من أن مركز تدفق المياه العادمة بات قريبا جدا (نسيبيا) من مكان مصانع الأملاح، كما أن معالجة المياه العادمة لم تكن في وقت سابق بالمستوى المطلوب، إلا أنه في العام الأخير تجري معالجة المياه العادمة بشكل أفضل. وتؤكد المصانع أن المياه العادمة تخفض نسبة الملوحة في برك تجبير المياه التي تستخرج منها الأملاح، ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضرر اقتصادي بالمصانع، وأمام هذا الوضع طلبت سلطات في محيط البحر بأن تتدفق المياه العادمة عبر قناة خاصة إلى شمال البحر الميت، على أن تتم معالجتها وتنقية جزء منها، لاستخدامها في ري كروم واقعة على شواطئ البحر.



الشرطة الإسرائيلية: ارتفاع حجم الأضرار الاقتصادية المترتبة على اتساع نطاق الجريمة

## عالم الجريمة يكبّد الاقتصاد الإسرائيلي ٤ مليارات دولار!

**\*بعد انخفاض في حجم الجريمة وأضرارها لمدة أربع سنوات عادت الظاهرة وأضرارها للارتفاع من جديد \*٣١٪ من الأضرار نابعة**

**من جرائم العنف التي تشمل القتل \*في إسرائيل يقتل سنويا بالمعدل ١٢٠ شخصا وتقع حوالي ٢٤٠ محاولة قتل أخرى\***

في العام ٢٠١٣، مثلما في العام الذي سبقه، قتل ١٢٠ شخصا في إسرائيل، ١١٠ على خلفية جنائية و٦ على خلفية قومية، وأسباب القتل هي بالأساس نزاعات في العشيبة/ العائلة (٣١ حالة قتل)، ونزاع بين الزوجين (١٥)، وجدال أو مشادة (٤)، وتصفيات في العالم السفلي (٩)، و٣٥ شخصا قتلوا «على خلفية جنائية أخرى» حسب التقرير السنوي.

وتقول الشرطة في تقريرها إنه على ضوء ارتفاع مستوى الجريمة في إسرائيل، فإن الجمهور زاد من صرفه على ضمان الأمن الفردي، وبحسب المعطيات فإن الصرف على هذا الأمر ارتفع في العام الماضي بنسبة ٣٪ مقارنة مع الصرف في العام ٢٠١٢. وأعلنت الشرطة عن حملة خاصة لمكافحة العنف في المجتمع، خاصة على ضوء التقارير التي تؤكد أن الارتفاع حاصل ليس فقط من حيث عدد الجرائم التي ترتكب، وإنما من حيث ازدياد خطورتها، ما يعكس الأضرار أكثر على المواطنين.

وقال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي إسحق اهرورونفيتش إن على الحكومة أن تخصص موارد أكبر، من أجل إفساح المجال أمام الشرطة لمكافحة الجريمة بشكل أوسع.

العام ٢٠١٣، وهذه جرائم تتضمن جرائم القتل، وبلغ إجمالي الأضرار الاقتصادية منها أكثر من ١٫٣ مليار دولار، أي ما يعادل ٣١٪ من إجمالي الأضرار الاقتصادية من الجريمة، وبحسب معطيات الشرطة عن العام الماضي ٢٠١٣، فإنه في كل يوم ارتكب في إسرائيل ألف جريمة بالمتوسط، وفي كل ثلاثة أيام يقتل شخص، وفي كل يوم ونصف اليوم ترتكب محاولة قتل.

وفي العام ٢٠١٣ ارتكبت ٣٦٥١٣٧ جريمة في إسرائيل، بارتفاع بمعدل ١٫٧٥ في المئة مقارنة بالعام ٢٠١٢، ومن جهة أخرى، فإن احتمال الإمساك بالمرجم ارتفع قليلا، ١٣٫٣٧ في المئة في السنة الماضية مقابل ١٣٫٠٩ في المئة في العام ٢٠١٢.

والجرائم الأكثر انتشارا هي جرائم الأملاك (السراقات) وهي تشكل ٤٣ في المئة من إجمالي الجرائم، وتتلوها جرائم النظام العام كالمشادات وأعمال الشغب (٣٠ في المئة)، وجرائم التخريب والاعتداء (١٣ في المئة)، وجرائم أخلاقية كالقوادة والتشجيع على البغاء وجرائم المخدرات (٧ في المئة)، والفسخ (٤ في المئة)، والجنس (١ في المئة) وجرائم أخرى (٢ في المئة).

قال التقرير السنوي للشرطة الإسرائيلية، الصادر في الأسبوع الماضي، إن حجم الأضرار الاقتصادية من عالم الجريمة في العام الماضي ٢٠١٣ بلغ ٤١٥ مليار دولار، وأن حجم الأضرار المتركمة منذ العام ٢٠٠٩ وحتى العام الماضي ٢٠١٣ بلغ قرابة ١١ مليار دولار، وأن الأضرار الأكبر تتسببها جرائم القتل، إذ يبلغ معدل الضرر الاقتصادي من جريمة القتل الواحدة قرابة ٧١٥ ألف دولار.

ويقول التقرير إن حجم الأضرار في العام ٢٠١٣ سجل زيادة بنسبة ٢٫١٪ مقارنة بحجم الأضرار في العام قبل الماضي ٢٠١٢، وكانت هذه الزيادة الأولى منذ العام ٢٠٠٩، التي بدأت تسجل تراجعا في حجم الجريمة وأضرارها الاقتصادية، واستمر التراجع حتى العام ٢٠١٢، ليعاود الارتفاع في العام الماضي.

ويشير التقرير إلى أن الأضرار الاقتصادية من الجريمة تعادل نسبة ٤٫٨٪ من الناتج العام، في حين أن جرائم الأملاك، من سرقات وما شابه، واصلت تراجعها في العام الماضي، إذ تراجعت الأضرار بنسبة ٢٫٢٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢، وفي المقابل فقد سجلت الأضرار الاقتصادية من جرائم العنف ارتفاعا حادا بنسبة ٧٫٢٪ مقارنة مع

## التمييز الاقتصادي ضد المواطنين العرب يجر إسرائيل نحو الأسفل!

**\*وزير المالية يائير لبيد يميز ضد الجمهور العربي في خطته لإعفاء مشتري البيوت من ضريبة المشتريات ويعرض هذا على أنه تفضيل لمن «يخدم أكثر»**

**\*التفضيل هو ذريعة ليس فقط للبيد وإنما أيضا لمؤسسات الدولة والغالبية اليهودية في إسرائيل لتبرير التمييز الاقتصادي الممأسس ضد المواطنين العرب\***

## بقلم: ميراف أولوزوروف

(ترجمة خاصة - عن صحيفة ذي ماركر الإسرائيلية)

«نحن لسنا على استعداد للاعتذار أي كوننا مهيمنة»، هذا ما قاله وزير المالية يائير لبيد هذا الأسبوع، في سعيه لتفسير جزء من خطته، بشأن الإعفاء الكامل من ضريبة المشتريات عن البيت الأول الذي يشتريه من خدم في الجيش أو الخدمة المدنية، وتابع لبيد يقول متحمسا: «إننا نقول بالشكل الواضح، من يساهم أكثر يحصل على أكثر. إن الخدمة العسكرية أو المدنية هي قيمة، الشاب الذي يضحى بثلاث سنوات من حياته، والشاب الذي في حالات كثيرة يخطر بحياته، هو مواطن أفضل بكثير ومستحق أكثر، ويستحق أيضا تفضيلا بارزا وواضحا.

ما من شك في أن رسالة لبيد واضحة وبارزة، إلا أن هذا لا يجعلها صادقة، فعليا مقولة لبيد بأن «من يقدم أكثر يحصل على أكثر»، هي أكذوبة، ليست للبيد شخصا، وإنما كذبة وطنية، فالغالبية اليهودية تحب أن تروي لنفسها هذه الكذبة، من أجل أن يكون في مقدورها تبرير التمييز المستمر ضد الأقلية العربية في إسرائيل.

وفي واقع الأمر، لا توجد أي حاجة لمنح الغالبية اليهودية التي تخدم في الجيش، وتقدم ثلاث سنوات من حياتها للدولة، تفضيلا واضحا وبارزا، لأن هذا التفضيل قائم على أرض الواقع، ففي كل خطوة وأجراء يحصل اليهود أكثر من العرب، ولهذا يطمح يهود منذ الآن على تفضيل واضح وبارز، والخطوة الأخيرة التي أقدم عليها لبيد، تضيف تفضيلا خفيفا واحدا فقط، على التفضيل الضخم القائم للغالبية اليهودية، وهناك شك في ما إذا ستغير هذه الخطوة صورة التمييز الحاد المتجذر، والمتبع في دولة إسرائيل ضد العرب.

## إن نبيي أي بلدة عربية جديدة

## هل تريدون نماذج؟ تفضلوا.

من الممكن ومن المجدي أن نبدا بسنوات الأربعين والخمسين والستين، التي فيها صادرت دولة إسرائيل من البلديات العربية قسما كبيرا من أراضيها، وعملية «تهويد الجليل» - حتى أن الدولة لا تخفي نواياها- قد عملت على نقل مكثف للأراضي من العرب إلى اليهود، وقسم كبير من هذه المصادرة تم في أوج حرب الاستقلال، وقسم كبير آخر، كان على شكل قرارات قضائية ومنظمة، على مدى سنوات طوال بعد تلك الحرب.

إن لجنة تحقيق رسمية واحدة، «لجنة أور»، تطرقت إلى سلب الأراضي من العرب، وكثبت اللجنة في تقريرها «أن عمليات مصادرة الأراضي كانت بشكل واضح لمصلحة الغالبية اليهودية، فعلى الأراضي المصادرة أقيمت مئات البلديات اليهودية، بما في ذلك مدن كبيرة، على شاكلة تستيرت عيليت وكرميئيل.

فعلى سبيل المثال تعرض اللجنة مدينة سخنين، التي في سنوات الانتداب البريطاني كانت تمتد منطقة نفوذها على ٧٠ ألف دونم، بقي منها للمدينة ٩٧٠٠ دونم، منها ٤٥٠٠ دونم فقط هي منطقة نفوذ بلدية، وبسبب هذا، فإن المواطن في سخنين عليه أن يكثني بمساحة ١٩١ مترا مربعا للفرد، مقابل ٥٢٤ مترا مربعا للفرد في مدينة كرميئيل (قريبة من سخنين شمالا).

بعد يوم الأرض في منتصف سنوات السبعين (١٩٧٦)، توقفت إسرائيل عن سياسة مصادرة أراضي العرب في إسرائيل، ولكن عمليا استمرت عملية «تهويد الجليل» بوتيرة كبيرة، والدلائل معروضة أمامكم، على الرغم من أن الجمهور العربي يزداد بوتيرة تكاثر شبيهة بتلك التي لدى الجمهور اليهودي، فمنذ إقامة الدولة وحتى

أيامنا هذه، أقيمت أكثر من ٧٠٠ بلدة جديدة لليهود، ولكن لم تقم أي بلدة عربية جديدة، باستثناء البلديات الثابتة للبدو في النقب، الذين تم إخلاؤهم من أراضيهم، فهل قرآتم بشكل صحيح، ولا أي بلدة عربية جديدة منذ إقامة الدولة.

ونذكر أن عشرات القرى العربية تم تدميرها في السنوات الأولى لقيام الدولة، وسكانها الذين بقوا مواطنين في إسرائيل، فقدوا أراضيهم وبيوتهم، وحقم في العودة للسكن في قرى أبلاتهم، وتذكر «لجنة أور» قرية كهذه تم اقتلاعها، وأقرت وكفر برعم هما فقط قرطبان من هذه القرى، وهما الأكثر شهرة.

وأيضا القرى التي لم يتم تدميرها، تهتم الدولة بتفزييمها، وأداة التطوير البلدي هي لجان التنظيم والبناء، وفي إسرائيل توجد ١٢٣ لجنة كهذه، ٤ منها فقط تابعة لبلدات عربية، وهي الناصرة ورهط والطيرة والطيبة، بينما ٨٢ بلدة عربية، تندمج شؤونها في إطار ٢١ لجنة تنظيم وبناء إقليمية، وفي خمس منها فقط رئيسها عربي، وهذا يبدو أحد الأسباب التي تؤدي إلى أن الاكتظاظ والكثافة السكانية في البلديات العربية أكثر من اللذين في البلديات اليهودية، وبالأساس أن البلديات العربية تحتفت اقتصاديا، بسبب عدم تخصيص أراض لها لبناء مناطق صناعية.

وقد أشار بحث جديد لمجمعي «سيكوي» وإنجازة إلى أن السلطات المحلية العربية (المجالس البلدية والقروية)، تسيطر على ٣٫٩٪ فقط من المساحات الصناعية والعمل، على الرغم من أن نسبتها من بين السكان ١٨٪، وبحث آخر أجراه قسم الأبحاث في الكنيست في العام ٢٠٠٩، فحص كيف يتم توزيع ضريبة المسطحات، التي تدفعها الحكومة للسلطات المحلية، مقابل مقرات بنى تحتية مثل الكهرباء، وقواعد الجيش، والمكاتب الحكومة والرسمية والوزارات، وتبين منه أنه من أصل ١٫١ مليار شيكل (٣١٤ مليون دولار) فإن حصة السلطات المحلية العربية ٢٫٩ مليون شيكل (٦٢٨ ألف دولار) سنويا، ما يعني أنه في الوقت الذي تتحكم فيه الحكومة بالكامل بقرارها لمن تدفع، فإنها تخصص ٢٠٪ فقط من ضريبة المسطحات للبلديات العربية.

وبهذا عمليا، لا توجد للبلديات العربية أي مداخيل من ضريبة المسطحات التي تدفعها الحكومة، وحصة البلديات من ضريبة المسطحات الصناعية، تقل بنسبة ٧٠٪ عن نسبتهم من بين السكان، والنتيجة التي لا يمكن منعها، هو أن للبلديات العربية مداخيل قليلة جدا، الأمر الذي يحكم عليها بأن تكون في وضع اقتصادي متدهور بشكل دائم، وعجز مالي، وبطبيعة الحال خدمات بمستوى منخفض لسكان هذه البلديات.

## مستوى معيشة أقل بنسبة ٦٠٪

يحصل المواطن العربي على خدمات من البلديات مستواها أقل بنسبة ٦٠٪ من تلك التي يتلقاها المواطن اليهودي من بلديته، وتعتبر مباشر فإن مستوى المعيشة الذي تعرضه البلديات العربية أقل بنسبة ٦٠٪ من الذي تعرضه البلديات اليهودية، وبذا فإن المواطنين العرب يحصلون على ميزانيات رفاة تقل بنسبة ٥٠٪ عن تلك التي يتلقاها اليهود، على الرغم من أن العرب هم الجمهور الأكثر فقرا في إسرائيل، ولهذا هم بحاجة إلى ميزانيات رفاة أكبر بكثير من غيرهم.

وتبين من فحص أجرته جمعية «سيكوي» أن العرب يحصلون من ميزانيات معالجة الإدمان على المخدرات على ٤٪ فقط، ومن ميزانيات معالجة أطفال في ضائقة على ٨٪، ومن ميزانيات خدمة المسنين على ٥٪ فقط.

## ميزانيات التعليم تقل بنسبة ٣٥٪

إن ميزانيات التعليم التي تحصل عليها البلديات العربية من وزارة التعليم هي في أفضل أحوالها مشابهة لتلك التي تحصل عليها البلديات اليهودية، وفي حالاتها

الأسوأ فهي أقل بنسبة ٢٠٪ من تلك التي تحصل عليها البلديات اليهودية، وبما أن البلديات العربية هي فقيرة، وهي الأفقر في إسرائيل، وليس لديها وسائل لتضيف إلى ميزانياتها لجهاز التعليم، فإنه في نهاية المطاف تكون ميزانيات التعليم في البلديات العربية أقل بنسبة ٣٥٪ من تلك التي للطلاب اليهودي.

وهذا بطبيعة الحال مناقض كليا للاحتياجات، لجهاز التعليم العربي هو جهاز فاشل، ونسبة التسرب من جهاز التعليم تصل إلى ٣٢٪، مقابل ٨٪ بين الطلاب اليهود، والتحصيل في الامتحانات الدولية، أقل بنسبة ٢٠٪ من ذلك الذي للطلاب اليهود.

وتضيف هنا أنه بخلاف تام عن الكذبة السائدة، فإن عدم جباية ضريبة المسطحات في البلديات العربية ليست سببا جوهريا للتخلف الضخم جدا في هذه البلديات، فيحسب أبحاث أجريت، تبين أن تحسين جباية ضريبة المسطحات عن المنازل في البلديات العربية، كان سيسحسن ميزانياتها بنسبة ٢٠٪، إلا أنه لو حصلت البلديات العربية على حصة مساوية من ضريبة المسطحات الاقتصادية، لازدادت مداخيلها بنسبة ١٢٠٪، فالتمييز في سياسة الأرض ضد البلديات العربية، جعل تلك البلديات من دون مساحات أراض مثمرة، وهذا هو الوزن الأكبر في كون البلديات العربية ذات مداخيل ضريبية قليلة، وليس جباية ضريبة مسطحات المنازل.

من الواضح أن التفضيل الواضح والبارز لليهود لا ينحصر في الحكم المحلي، ففي جهاز الحكومة ٨٪ فقط هم موظفون عرب، وغالبيتهم الساذقة تعمل في وظائف متدنية.

ويعاني العرب من شبكة مواصلة متزدية باستمرار، فمدينة ام الفحم، من ٤٨ ألف نسمة فيها، تحصل على ١٠ سفرة يوميا فقط بين المدن، مقابل ٢٧٧ سفرة تحصل عليها بلدة يريديس حنه التي فيها ٣٣ ألف نسمة.

## الفجوة في التعليم تقلص عمر الانسان

وكان مركز «مساواة» في التماس له للمحكمة العليا أثبت أنه فقط ٣٪ من ميزانيات الثقافة، التي توزعها وزارة الثقافة، تصل إلى مراكز ثقافية عربية، وقد أشارت اللجنة أور، إلى التماس آخر للمحكمة العليا في سنوات التسعين، على خلفية إن وزارة الأديان تخصص لمقابر المسلمين ٢٪ فقط مما تخصصه لمقابر اليهود، فهل حصل منذ ذلك الوقت تغير في المعطيات؟، من الصعب معرفة لأن ما هو موثوق من الحكومة عملت على توزيع معالجة هذين الصنفين من المقابر إلى وزارتين منفصلتين.

إن مسألة المقابر تقونا إلى نقطة النهاية والأخيرة، وهو مدى حياة الإنسان العربي في إسرائيل، الذي هو أقل بالمعدل بشكل ملحوظ من مدى حياة الإنسان اليهودي، فالرجال العرب يعيشون أقل بثلاث سنوات من معدل الرجال اليهود، والنساء العربيات يعشن أربع سنوات أقل من معدل أعمار النساء اليهوديات، ومن آزاد أن يربح نفسه من الأسباب بادعاء أن الفقراء في العالم يعانون من معدل أعمار أقل بكثير من غيرهم، فمن المجدي أن تعرف أن اليهود المتزمتين (الحريديم) في إسرائيل معدل أعمارهم أكثر من غيرهم (في إشارة إلى أن الحريديم ينحدون ضمن شرائح الفقير - الترجمة). إن الفقر ليس سببا في معدل الأعمار القصير لدى العرب، وإنما كما يبدو وبسبب قلة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وبالأساس التحصيل العلمي المنخفض أكثر لام العائلة، فهذا يؤدي إلى نمط حياة صحي بدرجة أقل للعائلة كلها، وبحسب أبحاث علمية، فإن الأم هي صاحبة التأثير الأكبر على نمط الحياة، ووفق من أجل أن تغير معدل الأعمار لدى العرب، علينا أن نرفع من المستوى العلمي لدى النساء العربيات، الأمر الذي لن يكون، كما يبدو، في دولة تهتم بأن تبقى ميزانيات تعليم العرب أقل بشكل دائم من ميزانيات تعليم اليهود.

## حول سلطات «خرق القانون» في إسرائيل للتستر على فظائع الاحتلال!

**بقلم: يشاي منوحين (\*)**

إن إحدى الطرق التي يحافظ بها المجتمع على طابعه الديمقراطي هي التمسك بـ «سلطة القانون».

وقد أكد رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا المتقاعد، القاضي مئير شمعفار (١٩٨٤)، أن «أي قرار أو عمل ينطويان على مغزى أو دلالة اجتماعية، ينبغي أن يتما بموجب قوانين المجتمع ذاته»، وأن «التعبير الرئيس لسلطة القانون يتمثل في أنها ليست سلطة أشخاص - حسب قراراتهم واعتباراتهم ورغباتهم غير المحدودة - وإنما هي سلطة تستند إلى تعليمات وقواعد وأعراف ثابتة ومستقرة، متساوية تجاه الجميع، وملزمة للجميع بدرجة متساوية». ومن المفروض بـ «سلطة القانون»، كجهاز أو منظومة تتضمن أمورا مسموحا بها وأخرى ممنوعة، أن توجه عملنا وسلوكنا، وكذلك طريقة عمل وسلوك السلطات العامة، بصورة يومية. ومن المفروض بنا، نحن المواطنين، أن ننصاع للقانون ذلك أن «القانون يشكل مصلحة عليا لأي مجتمع، وشرطا لوجوده وبقائه»، وفقما أكد المستشار القانوني السابق للحكومة وقاضي المحكمة العليا المتقاعد إسحق زامير.

وتحاول «سلطة القانون» أن تتضمن في إطار قانوني واحد ما هو صحيح وملائم، وما هو غير ملائم أو مسموح به، سواء في إسرائيل أو «المناطق الفلسطينية» التي يعيش فيها مواطنون في ظل ظروف احتلال منذ ما يزيد عن ٤٦ عاما، وتسعى إلى أن تتضمن عدة أطر قانونية في إطار شامل واحد.

ومن غير الممكن إقامة احتلال، بمعنى الإبقاء على سكان خاضعين للاحتلال في نظام قمعي من دون مساواة أمام القانون ومن دون مشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية، من دون المس أيضا بالصيغة الديمقراطية للمجتمع الاحتلالي. فأساليب وممارسات الاحتلال الطويل والمستمر وجوهر سلطة القانون يقفان على طرفي نقيض. لكن، بما أن الصورة الديمقراطية للمجتمع تقف في أساس الشرعية الوطنية (القومية) والدولية لهذا المجتمع فإن موارد جمة تنفق من أجل الإبقاء عليه (الاحتلال). وحين تعاني الصورة الديمقراطية لأي مجتمع بسبب الاحتلال والاستيطان المستمرين منذ عشرات السنين من خلل ويعيب نجد أن صورة مفهوم الانصياع لـ «سلطة القانون» تحتل وزنا كبيرا، سواء في الحيز العام القومي، أو في الحيز الدولي. صحيح أن نظام الاحتلال قائم، إلا إنه يدار ظاهريا بشكل قانوني، ولذلك فإن السلطات والأجهزة الأمنية، التي ترى في المحافظة على الشروط والقيود المنصوص عليها في القانون عائقا أمام القيام بمهامها، والتي لا تعتبر نفسها ملزمة دائما بالانصياع للقانون، توظف موارد طائلة ليس فقط في تمويهه عدم الانصياع للقانون، وإنما أيضا في بناء صورة الانصياع ظاهريا لـ «سلطة القانون».

والى جانب الانصياع (الانتقائي) لقرارات المحاكم، فإن إحدى الأدوات المركزية في المحافظة على صورة الانصياع لـ «سلطة القانون» تتمثل في إقامة أجهزة تقص للشكاوى المتعلقة بانتهاكات القانون من قبل قوات الأمن، وتدير كل جهاز من أجهزة الأمن هيئة خاصة لفحص الشكاوى، فـجهاز الأمن العام (مخابرات الشاباك) لديه شعبه لفحص شكاوى المعتقلين الخاضعين للتحقيق، وتدير الشرطة لحسابها شعبة للتحقيق مع أفراد الشرطة («ماحش»)، وتعمل لمسبب مصلحة السجنون وحدة قضوية للتحقيق مع السجناء (ياحس)، ويدير الجيش الإسرائيلي جهاز شرطة التحقيق العسكرية («متساح»). وفي الظاهر، يوجد لدى كل جهة مخولة باستخدام القوة، وقدرة على تطبيق وفرض الأوامر والقوانين، جهاز من المفترض أن يتحقق ويتأكد من أنها تعمل بموجب «سلطة القانون» وأن يقدم توصيات بمحاكمة أي محقق، شرطي، سجان أو جندي، يعملون ويتصرفون بصورة مخالفة للقانون، وهذا قائم ظاهريا (نظريا) وليس عمليا.

وعلى سبيل المثال فإن تفحص أشكال عمل شعبة فحص شكاوى المعتقلين التابعة لجهاز «الشاباك» (مفتان)، يبين أنه ومنذ العام ٢٠٠١، قدم ما يزيد عن ٨٠٠ شكوى حول عمليات تعذيب في أثناء تحقيقات الجهاز، فيما لم يتم فتح أي تحقيق جنائي ولو في حالة واحدة. وفيما يتعلق بأشكال وطرق عمل شرطة التحقيق العسكرية، فقد كشف تقرير صدر عن منظمة عيش ديمقراطي، يوجد قانون،» عن أن (٢٠% فقط من الشكاوى التي تتلقاها الشرطة العسكرية المحققة والنيابة العسكرية بشأن مخالفات جنائية يرتكبها ظاهريا جنود ضد مواطنين فلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، تترجم إلى لوائح اتهام. وفي تقرير نشرته «اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل» في حزيران ٢٠٠٨، جرى تفحص ٩٠ شهادة ادلى بها معتقلون فلسطينيون في الفترة الواقعة بين حزيران ٢٠٠٦ وتششرين الأول ٢٠٠٧، وقد وجدت أن جميع الشكاوى التي قدمت منذ شهر آب - باستثناء شكوى واحدة - ما زالت مفتوحة (لم تعالج) لغاية إعداد التقرير المذكور، من دون اتخاذ قرار بتقديم المخالف أو المخالفين للمحاكمة، أو حتى إغلاق الملف.

كذلك يظهر تقرير تعكف «اللجنة ضد التعذيب» على إعداده للنشر في هذه الأيام ويتفحص أشكال معالجة ١٣٣ شكوى قدمتها «الشرطة العسكرية المحققة» على خلفية أعمال وحالات عنف ارتكبتها جنود ضد معتقلين فلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٣، أن اثنتين فقط من تلك الشكاوى انتهت بمعالجتها بتحويلها إلى لائحة اتهام ضد جندي تنسب له ارتكاب مخالفة اعتداء، أي أقل من ٢% من مجموع الشكاوى المقدمة.

وعلى الرغم من أن المعطيات المتعلقة بـ «وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة» لا يتم الإعلان عنها، فقد اقتبست المحامية سمدار بن نتان عن رئيس «لجنة أود» (التي تقصم وقائع مقتل مواطنين عرب برصاص الشرطة الإسرائيلي في أثناء هبة أكتوبر ٢٠٠٠) القاضي المتقاعد ثيودور أور قوله: «بصورة عامة، لم تقم وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة بجمع أدلة فيما يتعلق بالأحداث التي قتل فيها مواطنون (عرب)، ولم تجمع معطيات ميدانية، ولم تحاول في وقت قريب من وقوع الأحداث، تحري أو معرفة من هم أفراد الشرطة الضالعون فيها».

كذلك تدل الاستنتاجات التي قدمتها «اللجنة الشعبية ضد التعذيب» في السنوات الأخيرة على أن عمل وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة «ماحش» اتسم بإغلاق عشرات الملفات ضد أفراد شرطة، من دون أن تقوم بالحد الأدنى من مجهودات التحقيق.

وتبين معطيات هذه التقارير والاستنتاجات أن أجهزة فحص الشكاوى أقيمت بهدف التخفيف على عمليات الخرق المنهجية للقانون، فهي كأجهزة فحص تعرض صورة أو انطباعا يشير في الظاهر إلى الانصياع للقانون، غير أنها تستتر من الناحية العملية، وبصورة منهجية، على انتهاكات القانون التي ترتكبها قوات وأجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة، وأن كل قوة أو جهاز أمني يدير جهازا خاصا للتغطية والتستتر وشطب الشكاوى في الظاهر عندما يحدث شيء سيء.

هناك عنوان لتقديم شكوى، وهناك جهاز لفحصها، وعملية أو إجراء يمكن له أن يقدم مساعدة قانونية لضحايا قوات الأمن الإسرائيلية، لكن من ناحية عملية، هناك عنوان وجهاز وإجراء للتغطية والتستتر وإضفاء صورة قانونية كاذبة بشأن المحافظة على «سلطة القانون» من جانب قوات وأجهزة الأمن المختلفة، وعملية منهجية لمنع تقديم المساعدة القانونية للضحايا.

أكثر من ذلك، فإن الظاهر بالتحقيق في الشكاوى يوفر لأفراد وقوات الأمن، الذين يعملون خلفا للقانون، «خمتا مطاطيا» للشرعية القانونية، وتحيل تحريات وفحوصات وتقارير وتوصيات أجهزة فحص هذه الشكاوى إلى الاستنتاج بأنه ليس فقط لا وجود لتحقيقات جنائية ولوائح اتهام ضد الأشخاص الذين قدمت الشكاوى ضدهم، بكونهم تصرفوا بصورة مخالفة للقانون، وإنما يشير ذلك أيضا إلى أن هؤلاء لديهم شهادة شرعية قانونية. ويجري فحص الشكوى من قبل جهاز رسمي في عملية «تبييض» أو «إزالة» محكمة يضيء الشرعية على أي خرق أو انتهاك للقانون، أو ظلم أو جريمة على المستوى الشخصي، يرتكبها المحقق أو الشرطي أو الضابط أو الجندي مما يتيح أيضا، من ناحية عملية، «شرعنة» الاحتلال وخلق انطباع بأن قوات الأمن تتصاع للقانون.

هذه هي الصورة الكاذبة لـ «سلطة القانون»، وهي التي تأخذ وزنا كبيرا في الحيزين العامين القومي والدولي.

<sup>[1]</sup> المدير العام لـ «اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل» ورئيس فرع منظمة العفو الدولية «أمستي» في إسرائيل، هذا المقال سيكون مذكلا لبحث سنشره «اللجنة الشعبية» في نهاية شهر حزيران ٢٠١٤، وتتناول فيه الشكاوى المقدمة لسلطات الجيش الإسرائيلي، ترجمة خاصة.


تظاهرة تضامنا مع الاسرى امام معتقل عوفر قرب رام الله.

**مبادرات تشريعية حكومية لتقييد يدي الحكومة الإسرائيلية في أي مفاوضات سلمية:**

# منع الإفراج عن أسرى فلسطينيين في أي مفاوضات سياسية أو صفقات لتبادل أسرى!

**\*اقتراحا قانونين جديدان باسم الحكومة يشكلان تعديلين لـ «قانون أساس: رئيس الدولة» للحد من صلاحية رئيس**

**الدولة في كل ما يتعلق بمنح العفو المبكر لسجناء قبل إنهاء محكوماتهم التي فرضتها عليهم المحاكم في إسرائيل\***

**كتب سليم سلامة:**

تعكف الحكومة الإسرائيلية هذه الأيام على إعداد وتشريع قانون إسرائيلي جديد يقضي، على نحو أساسي، بمنع الإفراج عن أسرى وسجناء فلسطينيين قبل انقضاء محكوماتهم في سياق أي مفاوضات سياسية تجري بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ويظهر مما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الأيام الأخيرة أن مشروع القانون الحكومي الجديد يحظى بتأييد واسع، إذ أعلن حشد من أعضاء الكنيست من أحزاب سياسية مختلفة، مما يسمى «اليسار»، ومن اليمين على حد سواء، دعمهم لمشروع القانون الحكومي هذا الرامي إلى منع الإفراج المبكر عن أسرى وسجناء فلسطينيين. وكانت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع قد صادقت، يوم الأحد (٥/١١) على مشروع القانون المذكور، تمهيدا لوضعه على طاولة لجنة القانون والدستور والقضاء البرلمانية لإقراره وتحويله إلى الهيئة العامة للكنيست للمشروع في الإجراءات التشريعية.

لكن تطورا لاحقا حصل يوم الاثنين الأخير (٥/١٢) من شأنه أن يعيق عملية التشريع هذه، ولو مؤقتا. إذ قدم الوزير يعقوب بيرى (يوجد مستقبل)، عضو اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، اعتراضا على قرار اللجنة التصديق على مشروع القانون، الأمر الذي يعني عمليا، وطبقا للقانون الإسرائيلي القائم - إلغاء قرار اللجنة المذكور وعدم تأييد الحكومة لمشروع القانون، رسميا. بل اضطارها إلى إعادة النظر فيه، مجددا، في غضون أسبوعين ثم اتخاذ قرار بشأن تحويله إلى اللجنة الوزارية لشؤون التشريع لاستئناف عملها في إعداده وتحويله إلى الكنيست. ومع ذلك، يتيج القانون لرئيس الحكومة، شخصيا، تحديد موعد آخر ل طرح الموضوع على الحكومة للبحث فيه، ما يعني أن الموعد القادم لنظر المجدد في مشروع القانون غير معروف.

وكانت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع قد صادقت على مشروع القانون بأصوات أغلبية أعضائها (سبعة وزراء من «الليكود» - بيتنا، والبيت اليهودي)، مقابل معارضة ثلاثة وزراء هم: يعقوب بيرى (الذي لم يكن حاضرا في تلك الجلسة) وياعيل غيرمان (وكلاهما من «يوجد مستقبل») وتسيبي ليفني («الحركة» - رئيسة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع).

**مناورات بين «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل»!**

وقد قلنا، أعلاه، إن اعتراض الوزير يعقوب بيرى على إقرار مشروع القانون المذكور من شأنه أن يعيق مساعي تشريعه مؤقتا، لأن الموقف الرسمي الذي صدر عن حزب «يوجد مستقبل» في توضيح خطوة الوزير بيرى هذه تضمن اعترافا صريحا بأن اعتراض بيرى «مرتبط»، أيضا، بالاعتراض الذي قدمه الوزير أورى إريئيل («البيت اليهودي») على مشروع قانون حكومي آخر يسعى حزب «يوجد مستقبل» إلى تشريعه، هو «قانون الحل البديل» (أو: «تأجيل الأرحم»، ومن هنا، فإن معارضة بيرى وحزبه «يوجد مستقبل» لمشروع القانون بشأن منع الإفراج المبكر عن أسرى فلسطينيين ليست معارضة جديدية، بل تبدو مناورة سياسية داخلية ترمي إلى ممارسة الضغط على حزب «البيت اليهودي» لسحب معارضته لمشروع «قانون الحل البديل».

ومما يدلل على هذا، أيضا، ما أورده رئيس حزب «البيت اليهودي»، الوزير نفتالي بينيت، في بيانه الحاد الذي أصدره تعقيبا على خطوة الوزير بيرى، إذ قال إن حزبه «سيعمل بكل الوسائل المتاحة أمامه، بما فيها لجم مشاريع قوانين يتقدم بها حزب «يوجد مستقبل» إلى أن يتم إقرار مشروع القانون هذا!» وأضاف: «لن نسير ولن نتسامح

حيال المناورات والألاعيب السياسية الحزبية على حساب قوانين حيوية لأم مواطني إسرائيل!

وقال بينيت إنه «لا يعقل أن تكون دولة إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تفرج عن قتلة مواطنيها... من الأفضل لنا ربط أيدينا وتقييدها بدلا من رفعها استسلاما في مواجهة الإرهاب!» وأضاف: «سنضخ، بواسطة هذا القانون، حدا ناهيكما لسنوات طويلة من الابتزاز وإطلاق سراح القتلة بالجملة!»

وانضمت رئيسة كتلة «البيت اليهودي» البرلمانية، عضو الكنيست أيليت شاكيد، إلى زعيم حزنها في مهاجمة موقف بيرى و«يوجد مستقبل» من مشروع قانون الأسرى، علما بأن مشروع القانون هذا يأتي بعبارة مشتركة منها (شاكيد) ومن عضو الكنيست دافيد تسور («الحركة»)، وكشفت شاكيد النقاب عن أن «بيرى كان قد عبر شخصيا، أمامي وأمام شريكى دافيد تسور، عن تأييده لمشروع القانون ودعمه لنا، وهو ما يجعل تقديمه الاعتراض خطوة مستهجنة!» وأضافت شاكيد: «من المحزن أن تقرر الاعتبارات الحزبية الضيقة في مسلكيات حزب «يوجد مستقبل» السياسية، إذ كيف يعقل أن يكون رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) سابقا من مؤيدي الإفراج عن قتلة أيديهم ملطخة بالدماء؟» وعادت شاكيد إلى تأكيد موقف رئيس حزنها، بينيت، بالقول: «سنستخدم جميع الأدوات والسبل البرلمانية المتاحة لنا من أجل إنجاز سن هذا القانون المهم والأخلاقي!»

أما عضو الكنيست دافيد تسور، الذي كان شريكا في تقديم مشروع القانون هذا، خلفا لموقف رئيسة حزبه («الحركة»)، الوزيرة تسيبي ليفني، فقال: «كنت أعتقد في السابق، ولا زال أعتقد اليوم أيضا، بأن مسألة الإفراج عن القتلة شرطا لإجراء مفاوضات سياسية هي مسألة غير أخلاقية وغير ناجحة»، في الوقت الذي قالت الوزيرة ليفني إنها تعارض مشروع القانون لأنه «يحذ من قدرة الحكومة على المناورة في إطار المفاوضات السياسية».

كما عبر رئيس كتلة حزب «العمل»، عضو الكنيست إيتان كابل، عن تأييده لمشروع القانون معلنا: «لو كنت عضوا في لجنة التشريعات الوزارية لصوتت تأييدا للمشروع القانون. فقد كنت، على السدوم، ولا زال، معارضا للإفراج عن مخربين قتلة أيديهم ملطخة بالدماء، ولا يزال ضويري يؤنني على تغيير رأبي وتأييد صفقة الجندي المغتال» وأضاف: «لن نقبل، في المقابل، هاجمت رئيسة حزب «ميرتس»، عضو الكنيست زهافا غالون، مشروع القانون المقترح وأصمته إياه بأنه «اقتراح قانون ديماغوجي يخلق تمييزا بين دم ودم». وأضاف: «يمكن تهجم مشاعر عائلات ضحايا الإرهاب حيال إقدام دولة إسرائيل على الإفراج عن أسرى في إطار اتفاق سياسي. ولكن، مع ذلك، ينبغي ترك هامش المناورة السياسية مفتوحا أمام الحكومة، بما في ذلك الإفراج عن أسرى، ليس كمكرمة إنسانية أو كقطعة حلوى يتم تقديمها إلى الفلسطينيين، وإنما كمصفة تشكل جزءا من إجراء سياسي، كخطوة لبناء الثقة نحو تحقيق هدف المصالحة وتمهيد الطريق نحو التوصل إلى اتفاقية سلام نهائي».

## تقرير مراقب الدولة يكشف عن انتهاكات وإخفاقات الحكومة والسلطات الإسرائيلية

«المراقب امتنع عن التحقيق في قضية «بيبي تورز» حول رحلات تننياهو الجوية بتمويل أجنبي» وينتقد

تعامل حكومة إسرائيل مع اللاجئين الأفارقة ويؤكد أنه يتناقض مع القانون الإسرائيلي والدولي» مضاعفة

رحلات الوزراء الإسرائيليين الجوية بتمويل أجنبي» وزارة التربية والتعليم فشلت في تطبيق برامج منع العنف»



أفراد شرطة إسرائيليون يعتقلون أحد المشاركين في تظاهرة نظمها اللاجئون الأفارقة في القدس.

مزدوجا، خصوصا ضد التيتانوس (الكزاز) والدفتيريا (الخناق)، وأنه إذا حصل الطفل على كل واحد منها أكثر من مرة وفي فترات متقاربة فإنه ستزيد المخاطر لأن يطور الطفل امراضا.

### معظم معلمي الرياضيات غير مؤهلين

خصص مراقب الدولة أحد فصول تقريره الأخير لإخفاقات وزارة التربية والتعليم في تدريس الرياضيات. وكتب المراقب أن «وزارة التربية والتعليم، ورغم الجهود التي بذلتها والبرامج التي وضعتها من أجل زيادة عدد التلاميذ المتقدمين لامتحانات البجروت [التوجيهي] بمستوى عال، لم تنجح في منع تناقص عدد التلاميذ الذين يتقدمون لهذه الامتحانات». وتبين من تدقيق المراقب أن ٦٠٪ من معلمي الرياضيات في جهاز التعليم الابتدائي لم يتم تأهيلهم لتدريس موضوع الرياضيات. ووفقا لمعطيات المراقب فإن أكثر من ٨٣٪ من معلمي الرياضيات في جهاز التعليم الحديدي و٧٠٪ من معلمي الرياضيات في جهاز التعليم الحكومي - الذي تتصاعد فيه بشكل كبير نسب العنف في المدارس - حوالي ٥٠٪ من معلمي الرياضيات في جهاز التعليم العربي في إسرائيل ليسوا مؤهلين لتدريس هذا الموضوع. وأفاد تقرير المراقب أن أكثر من نصف معلمي الرياضيات في جهاز التعليم كله لم يشاركوا في أي دورة استكمال في موضوع الرياضيات خلال الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢. وكانت النسبة الأعلى من هؤلاء المعلمين الذين لم يشاركوا في دورات استكمال من المعلمين في المدارس الثانوية.

وتطرق تقرير مراقب الدولة إلى موضوع آخر أخفقت فيه وزارة التربية والتعليم، وهو منع العنف، وذلك في الوقت الذي تتصاعد فيه بشكل كبير نسب العنف في المدارس وفي المجتمع بشكل عام في إسرائيل. ووفقا للتقرير فإن برامج وزارة التربية والتعليم لمنع العنف في المدارس لا يتم تطبيقها بالشكل المناسب «ولا تحقق غايتها»، وأن «المناخ التربوي تحسن بصورة طفيفة وحسب». وأشار تقرير المراقب إلى أنه على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم بلورت برنامجا متكاملًا لمنع العنف، إلا أن عناصر مركزية من هذا البرنامج لم تطبق بنسبة تتراوح ما بين ٢٥٪ - ٥٠٪ من المدارس. وأضاف أن البرنامج المتعلق بمنع «العنف الافتراضي» في الشبكة العنكبوتية يتم تنفيذه في ٢٥٪ من المدارس اليهودية فقط، وشدد على أن هذا البرنامج ليس ملائما أبدا للمدارس العربية.

وتبين أن برنامج «مدينة بلا عنف» الذي رصدت له الحكومة الإسرائيلية ميزانية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار يعمل في نصف السلطات المحلية ولكن من دون أي تنسيق مع وزارة التربية والتعليم. وكتب المراقب أن «انعدام التعاون أضرب بتطبيق البرنامج في السلطات المحلية». وأشار إلى الوزارة لم تضع أبدا برنامجا لمكافحة العنف في الطريق إلى المدرسة وفي الحفلات التي تنقل التلاميذ.

خللا صحيا في مسلخ ما فإنهم لا يلبغون رخصة تشفيهه ويسمحون للمسلخ بالاستمرار في العمل. وتبين أنه لا توجد أية رقابة ييطرية على ذبح الحملان والخنازير. كذلك تبين أنه لا توجد جهة حكومية تراقب الخدمات البيطرية في السلطات المحلية.

وفيما يتعلق بالبيض الذي يتم تسويقه للمجمهور، كتب المراقب في تقريره أنه «وجدت في البيض نسبة كبيرة من فضلات اادوية التي لا ينبغي أن تكون موجودة فيه». ورغم حظر استخدام الادوية «كلوفيدول» و«فيغنوفور» بمنح الدجاج البيض علاجا أحادي الخلية، اكتشفت خلال العام ٢٠١٢ بقايا هذه الادوية الخطيرة في البيض المخصص للاستهلاك البشري ووجد الدواء «كلوفيدول» في ١٨٪ من الحالات فيما وجد، فيغنوفور» في ٢٢٪ فقط في العام ٢٠١٣. اكتشفت وزارة الزراعة أن مصدر تلوث البيض يكمن في الغذاء المقدم للدجاج.

واكتشفت في البيض أيضا مستويات مرتفعة جدا من مادة «دايوكسينيم» وهي مادة سامة مصنعة، وأكد التقرير أن كميات قليلة من هذه المادة قد تسبب إصابات واضرارا في الجلد وتحدث تغيرا في وظائف الكبد وتسبب السرطان ورغم ذلك لم تجر الدولة فحصا شاملا لاكتشاف وتحديد هذه المواد في البيض المستهلك لكن أظهرت نتائج فحوص جرت العام ٢٠١٢ في عدة مزارع دجاج وجود مستويات خطيرة من هذه المواد.

### عشرات آلاف الأطفال لا يتطعمون

كشفت مراقب الدولة عن إخفاقات في عمل وزارة الصحة الإسرائيلية. وجاء في تقرير المراقب أن «عشرات آلاف الأطفال لم يتلقوا قسما من أنواع التطعيم أو جميع أنواع التطعيم». وأضاف المراقب أنه لا توجد لدى وزارة الصحة معلومات حول الذين لم يحصلوا على تطعيم. ووفقا للتقرير فإن أسباب عدم حصول هؤلاء الأطفال على أنواع التطعيم تعود إلى «أسباب أيديولوجية أو دينية أو بسبب نسيان تلقي تطعيم أو التخوف من أعراض مرافقة له أو بسبب صعوبات تقنية أو اقتصادية أو مشكلة صحية»، وكل ذلك يؤدي إلى تزايد عدد الأطفال الذين لا يحصلون على التطعيم. وأشار تدقيق المراقب في هذا المصدر إلى إخفاق جهاز التطعيم التابع لوزارة الصحة، وإلى عدم توفر معلومات لدى المدارس للتطعيم وعدم وجود تنسيق في المعلومات بين الجهات المختلفة في الجهاز الصحي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي، أيضا، إلى إعطاء أنواع من التطعيم زائدة. ووجد المراقب أن مجال التطعيم مركز بصورة تضر بمنحه للسكان الذين ينمو عدهم، وتبين أن نسبة التطعيم متدنية لدى الأطقم الطبية بشكل خاص. ورغم تعليمات وزارة الصحة بوجوب حصولهم على أنواع التطعيم إلا أن ٢٤٪ فقط من الأطباء والمرضات والممرضين يحصلون عليها. وحذر تقرير المراقب من ظاهرة إعطاء الأطفال تطعيما

وكتب المراقب أنه تم التدقيق في «الجوانب المختلفة المتعلقة بإجراءات الطلب والتصديق على سفر الوزراء ونواب الوزراء إلى خارج البلاد. تناول الفحص، في الأساس، السفرات في أثناء القيام بالوظيفة بتمويل غير حكومي (كامل أو جزئي)، لكن تم، أيضا، فحص الجوانب المتعلقة بالسفر في أثناء القيام بالوظيفة بتمويل حكومي. واجري الفحص بخصوص السنوات ٢-٣-٢٠١١. وتطرق إلى نحو ٨٠ وزيرًا ونائب وزير شغلوا مناصب في حكومات إسرائيل منذ العام ٢٠٠٣».

وأفتتح المراقب تقريره حول رحلات المسؤولين الإسرائيليين إلى خارج البلاد بالتطرق إلى الانتقادات التي وجهت إلى تننياهو حول أسفاره إلى خارج البلاد بتمويل أجنبي عندما كان يتولى منصب وزير المالية في حكومة أرئيل شارون الثانية. لكن المراقب أوقف التحقيق في هذه القضية بسبب إعلان المستشار القانوني للحكومة بأنه يجري تحقيقا في هذه القضية.

وجاء في التقرير «تجدر الإشارة إلى أن مكتب مراقب الدولة أجرى فحصا إضافيا للجوانب المتعلقة بتمويل سفرات بنيامين تننياهو إلى خارج البلاد عندما كان شغل منصب وزير المالية. وتناول الفحص، في الأساس، سفراته بتمويل غير حكومي (كامل أو جزئي) هو وبناء أسرته الذين انضموا إلى سفراته. في كانون الأول ٢٠١٢، تم تسليم السيد تننياهو مسودة التقرير التي وردت فيها تفاصيل نتاج المراقبة في المواضيع المتعلقة به شخصيا، ولكن في أعقاب فحص يجريه المستشار القانوني للحكومة حول الموضوع، تعذر على مكتب مراقب الدولة أن يسلم تننياهو المادة التي استخدمت كأساس لاستنتاجات المراقبة. وعليه، فقد حلال ذلك دون تمكين تننياهو من الرد على استنتاجات المراقبة. وحتى تاريخ نشر هذا التقرير، لم يتخذ المستشار القانوني للحكومة قرارا نهائيا في هذا الشأن. وفي ظل الظروف المذكورة، سيتم نشر تقرير المراقبة بشأن سفرات تننياهو خلال الفترة عمله ووزيرًا للمالية، في موعد لاحق».

### لحوم وبيض فاسدان

أكد مراقب الدولة في تقريره على وجود خلل في إشراف الخدمات البيطرية التابعة لوزارة الزراعة والداخلية على اللحوم والبيض، التي تبين أن كميات منها فاسدة وتشكل خطرا على صحة الجمهور.

وجاء في التقرير أن «الغذاء المقدم للبهائم والطيور لا يخضع لرقابة كافية، ولذلك فإنه يشمل أحيانا مواد غير مرغوب فيها وقد تنتقل إلى المواد الغذائية التي يتم بيعها للجمهور وتشكل خطرا على حياته. والمسالخ التي تسوق لحم الدجاج للسوق المحلية فقط هي بمستوى متدن في كل ما يتعلق بتلبية الشروط المهنية والصحية للخدمة البيطرية».

ووجد تحقيق المراقب أنه حتى عندما يكتشف البيطريون الموضوع بموجب القانون الدولي».

نشر مراقب الدولة الإسرائيلي، يوسف شابير، يوم الأربعاء الماضي، تقريرا واسعا حول أداء السلطات الإسرائيلية. وكشف التقرير عن عيوب كبيرة في هذا الأداء، بدءا من الحكومة ووزرائها ومرورا بتعامل هذه السلطات مع عشرات آلاف طالبي اللجوء الأفارقة المتواجدين في إسرائيل، ووصولا إلى إخفاقات الخدمات البيطرية التي تشكل خطرا على حياة الجمهور بسبب تسويق اللحوم والبيض الفاسدين. ورغم أهمية التقرير، إلا أنه لم يتضمن مواضيع ذات تأثير مباشر على الحلبة السياسية في إسرائيل. ونقلت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي عن مصادر في مكتب مراقب الدولة قولها إن المراقب امتنع عن التطرق في التقرير الجديد إلى قضية تمويل سفريات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين تننياهو، المعروفة باسم بيبي تورز، التي كشفت عنها القناة نفسها، قبل سنتين، لأن مكتب المستشار القانوني للحكومة والشرطة يحققان في هذه القضية. وقالت المصادر إنه يتوقع أن يتطرق المراقب إليها في تقرير لاحق.

### اللاجئون الأفارقة

طالب المراقب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، بضرورة إعادة البحث في موقفه حيال حقوق طالبي اللجوء في إسرائيل. وجاء ذلك على أثر تعقيب فاينشتاين على تقرير المراقب وقوله إنه لا يعتقد أن إسرائيل تخرق واجبها في هذا السياق وفقا للقانون الإسرائيلي والدولي.

ووجه شابير انتقادات شديدة في التقرير إلى تعامل الحكومة والسلطات الإسرائيلية مع طالبي اللجوء السودانيين والأريتريين المتواجدين فيها، وبلغ عددهم أكثر من خمسين ألفا. وأكد المراقب أن هذه السلطات لا توفر للاجئين الاحتياجات الأساسية التي يعين توفيرها للأجانب المتواجدين في إسرائيل منذ فترة طويلة ولا توجد إمكانية لطردهم. كما أن سياسة الحكومة لا تتضمن أية خطة للاعتناء هؤلاء اللاجئين. وشكك المراقب في تقريره في ما إذا كانت الأنشطة التي تنفذها الحكومة في هذا الصدد تتلاءم مع تعليمات «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، أو مع القانون الدولي والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوقي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية وحمياتهم من الجوع والعيش بكرامة.

وأضاف المراقب أن الحكومة ركزت في تعاملها مع هؤلاء اللاجئين على وقف تسلمهم إلى إسرائيل، عبر الحدود مع مصر، وتقليص عدد اللاجئين في المدن الإسرائيلية وتشجيعهم على مغادرة البلاد. وحفل المراقب وزير الداخلية، غدون ساعر، ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، المسؤولة بان «بيلورا معا في أسرع وقت ممكن مشروع قرار مبدئي، يضمن تطبيقه عيش اللاجئين، الذين لن يتسنى إبعادهم عن البلاد، بالحد الأدنى من الكرامة».

وقالت صحيفة «هآرتس» إن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية تحسب من عواقب تأكيد المراقب على أن إسرائيل تنتهك القانون الدولي والمعاهدات التي وقعت عليها، كما أنه عمل من أجل منع نشر أجزاء من التقرير. لكن مكتب مراقب الدولة شدد على أنه لا توجد أجزاء سرية في التقرير النهائي الذي نشر.

وشدد التقرير على عدم وجود خطة عمل حكومية بخصوص اللاجئين الأفارقة، وأن هذا الأمر «يبقى الجهات المدنية» في أجهزة الحكم المركزية والمحلية تواجه وحدها معضلات صعبة ويومية، من دون أن توجه التعليمات لهذه الجهات ومن دون أن تكون بحوزتها الوسائل المطلوبة للتعامل مع اللاجئين».

ورأى المراقب أن إهمال الحكومة للاجئين ألحق ضررا بالمواطنين الإسرائيليين وخاصة في منطقة جنوب مدينة تل أبيب، حيث يتركز عدد كبير من اللاجئين الأفارقة ويشكلون ٦١٪ من سكان هذه المنطقة. وكتب في تقريره أن «كلتا المجموعتين - المواطنين والأجانب - مرتبطتان ببعضهما، خاصة في المناطق التي يسكنها أجانب كثيرون. وإهمال أبناء المجموعة الأولى من جانب الدولة يسيء ظروف حياة أبناء المجموعة الأخرى ويضر بهما».

لكن مكتب رئيس الحكومة، بنيامين تننياهو، لم يأبه بانتقادات المراقب، وأعلن أنه «يفضل سياسة حكومة إسرائيل الحازمة تم لجم ظاهرة التسلل غير القانوني إلى إسرائيل بشكل كامل، وخلال العام الأخير عاد إلى إفريقيا ٥٨٢٧ من المتسלلين الذين دخلوا بصورة غير قانونية بحثا عن العمل. وحكومة تننياهو عازمة على الاستمرار في إعادة آلاف المتسللين إلى أوطانهم، ومن أجل تحقيق ذلك يتم رصد موارد كبيرة. وهذه الخطوات تضمن عدم تكرار ظاهرة التسلل». وادعى مكتب تننياهو أن «دولة إسرائيل تتعالج الموضوع بموجب القانون الدولي».

### الوزراء الإسرائيليون يسافرون بتمويل أجنبي

كشفت تقرير المراقب أنه خلال السنوات العشر الأخير تضاعف عدد الرحلات الجوية للوزراء الإسرائيليين وأن جزءا من هذه الرحلات، للوزراء وزوجاتهم، كان بتمويل جهات أجنبية. وقال التقرير إنه لم تعترض أي حكومة إسرائيلية على طلب أي من الوزراء للسفر جوا وعبر عن تحسبه من أن انضمام زوجته إليه في الرحلة الجوية يخالف «قانون الهدايا، الذي يمنح الوزراء وكبار الموظفين من أخذ هدايا شخصية».

ونذكر التقرير اسم مرشحين لرئاسة إسرائيل، هما عضو الكنيست مئير شيطريت ورئيسة الكنيست السابقة داليا إيتسيك، اللذين اصطحبا زوجيهما إلى خارج البلاد بتمويل أجنبي ومن دون الحصول على إذن رسمي بذلك. وأشار التقرير إلى أنه في بعض الحالات كان هناك تناقض مصالح بين الوزير والجهة الأجنبية التي مولت رحلته الجوية.

### آلاف قطع السلاح

### غير المرخص بحوزة

### مواطنين إسرائيليين!

كشفت تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي، الذي نشر يوم الأربعاء الماضي، عن وجود خلل وإخفاق في إشراف السلطات على منح رخص لحمل السلاح في إسرائيل.

وحقق مراقب الدولة، خلال العام ٢٠١٣، في الإجراءات لمنع رخص لحمل السلاح للمواطنين الإسرائيليين، كما حقق في مراقبة وتطبيق القانون حول تنفيذ شروط إصدار تصاريح بحمل السلاح. وتبين أن هناك ١٤ ألف قطعة سلاح موجودة بأيدي مواطنين رغم انتهاء مدة صلاحية الرخص التي بحوزتهم.

وأشار المراقب إلى وجود مشاكل في التنسيق بين دائرة ترخيص الأسلحة في وزارة الأمن الداخلي وبين وزارتي الصحة والرفاه والشرطة في كل ما يتعلق بحاملي الأسلحة الذين يتقربون خطيرين على الجمهور. وعلى سبيل المثال، فإن دائرة ترخيص الأسلحة لم تعمل من أجل العثور على مدمنين على المخدرات أو الكحول والذين توجد أسلحة بحوزتهم. ووفقا لمعطيات وزارة الصحة الإسرائيلية فإنه خلال العام ٢٠١٣ تم تسجيل ٢٧ مهالجا بمخدر من نوع «أدولان» وكانت بحوزتهم رخص لحمل السلاح. وحذر مسؤولون عن مهالجتهم من أن حملهم للسلاح يشكل خطرا على أنفسهم أو على الجمهور.

ومن بين الإخفاقات التي وجدها المراقب، أنه حتى نهاية العام الفائت لم يكن هناك أي نظام لدى دائرة ترخيص الأسلحة يوضح تقاسم الصلاحيات بين هذه الدائرة ووزارة الصحة. وقال تقرير المراقب إنه تم في بداية العام الحالي إعداد نظام للتنسيق بينهما. وتبين بعد تحقيق أجراه مكتب المراقب أنه لا تتوفر لدى دائرة ترخيص الأسلحة أي معلومات حول المتقدمين يطلب للحصول على رخصة حمل سلاح أو الذين يحملون رخصا كهذه وربما يشكلون خطرا على أنفسهم أو المحيطين بهم.

وانتقد المراقب أداء الشرطة لأنها لم تبادر إلى ضبط أسلحة موجودة بحوزة مواطنين بصورة غير قانونية.

ووفقا لمعطيات التي أوردتها تقرير المراقب، فإنه حتى شهر أيار من العام الماضي تم سحب رخصة حمل السلاح من ١٩ مواطنا بموجب توصية من وزارة الصحة. لكن هؤلاء المواطنين لم يسلموا أسلحتهم للشرطة أبدا. ورغم أنه تم سحب رخص لحمل السلاح خلال السنوات الماضية، إلا أن دائرة ترخيص الأسلحة سمحت بتجديد هذه الرخص لهم وذلك بصورة

تتناهى مع القانون.

ووجد المراقب أنه من الناحية الفعلية يتم الإشراف ومراقبة حاملي هذه الرخص فقط عندما يقدمون طلبا للحصول على رخصة حمل سلاح أو لدى تجديدها. ولفت المراقب في هذا السياق إلى أحداث طلق فيها مخلون عقليا النار وسقط فيها قتلى من أسلحة مزخمة موجودة بحوزتهم.

وتطرق المراقب إلى إصدار رخص لحمل السلاح لشركات الحراسة. وكانت قد وقعت في إسرائيل قرابة ٣٠ جريمة قتل أو عملية انتحار خلال العام الماضي ارتكبها حراس في هذه الشركات ويحملون رخصا. وقال المراقب في هذا السياق إن مراد مراقبة حاملي الرخص الذين يعملون في هذه الشركات «ليست كاملة وشاملة»، وأن على إدارة وزارة الأمن الداخلي أن تعيد النظر في سياسة المراقبة هذه كلها. وانتقد المراقب الحراس الذين يأخذون أسلحتهم إلى بيوتهم رغم وجود تعليمات واضحة بان هذا العمل ممنوع.

### الشرطة تخرق قوانين

### التحقيق مع القاصرين

قال تقرير مراقب الدولة إن الشرطة الإسرائيلية تنتهك باستمرار حقوق القاصرين الذين تعتقلهم بشبهة ضلوعهم في أعمال جنائية. ودقق مكتب المراقب في ملفات قاصرين تم اعتقالهم خلال العام الماضي، بهدف التحقيق في طريقة معالجة الشرطة لهذه القضايا، مثل إبلاغ القاصرين بحقوقهم، واستشارة محام وإبلاغ الأهل باعتقال ابنهم القاصر وضرورة تواجد أحد الوالدين في التحقيق. ومنع التحقيق مع القاصر خلال الليل وأن يكون المحقق متخصصا بالتحقيق مع أبناء الشبيبة.

ودقق المراقب في ٣٤٦ ملفا من أصل ٥٠٣٨ ملفا. ووجد أنه في ٩٨٪ من الملفات التي تم التدقيق فيها أبلغ المحققون القاصرين بحقوقهم. لكن في ٧٣٪ من الملفات كان الإبلاغ بحقوقي المعتقل القاصر منقوصا بحيث تم إبلاغ المعتقل القاصر بجزء من حقوقه. وفي العام ٢٠١٢ تم إبلاغ قاصرين في ٣٥٠٠ ملف تحقيق تقريبا بجزء من حقوقهم. وفي ٤٠٪ من الملفات لم يلتق القاصرون مع محام قبل التحقيق معهم، وفي ٢٦٪ من الملفات تنازل القاصرون عن قهم باستشارة محام قبل التحقيق معهم. وتراوحت أعمار ٢٨٪ من القاصرين الذين تنازلوا عن هذا الحق ما بين ١٢ - ١٥ عاما.

وعلى ضوء هذه المعطيات، أكد المراقب أن الشرطة الإسرائيلية لا تطبق تعليمات القانون بكاملها، وأن هذا الأمر أدى إلى المس بحقوق أساسية للقاصرين بصورة لم يكونوا أحيانا مطلعين على حقوقهم الأساسية باستشارة محام وحققهم بان يمثلهم محام أمام المحكمة وتوفره الدولة على نفقتها. كذلك وجد المراقب أنه في حالات كثيرة لم يعلم ذوي المعتقل القاصر بامر اعتقال ابنهم قبل بدء التحقيق معه وأحيانا لم يتواجدوا في غرفة التحقيق كما ينص القانون.

مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

# كيف لم أعد يهودياً

للمؤرخ شلومو ساند  
ترجمة وتقديم: أنطوان شلحت

يصدر قريباً .....

## تقارير خاصة

صادق قاضي المحكمة المركزية في تل ابيب، دافيد روزين، يوم الخميس الماضي، على الصفة التي أبرمتها النيابة العامة الإسرائيلية مع شولا زاكين، المديرة السابقة لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت وأمينة سره، في إطار قضية تجاوزات البناء في حي «هوليلاند، في جنوب القدس الغربية والتي باتت معروفة باسم «قضية هوليلاند».

وحكم روزين على زاكين بالسجن الفعلي لمدة ١١ شهرا، وفرض عليها غرامة

مالية بمبلغ ٢٥ ألف شيكل ومصادرة مبلغ ٧٥ ألف شيكل منها.

وأدين أولمرت في هذه القضية بتلقي الرشوة من مقاولي بناء ومالكي الأرض التي أقيمت عليها «هوليلاند»، عندما كان يشغل منصب رئيس بلدية القدس. وحكم القاضي روزين على أولمرت، يوم الثلاثاء الماضي، بالسجن الفعلي لمدة ست سنوات، يبدأ تنفيذها في مطلع أيلول المقبل، وأعلن أولمرت ومحاموه أنهم سيستأنفون على قرار العقوبة إلى المحكمة الإسرائيلية العليا.

لكن محللين إسرائيليين اعتبروا أن القرار ضد زاكين وإفاداتها التي سمح لها روزين بالإدلاء بها قبل صدور قرار العقوبة بحقها، شكلا وفقا للمحلل في صحيفة «هارتس»، أمير أوران، «ضربة ساحقة وجهها القاضي إلى استئناف أولمرت للمحكمة العليا».

فقد كشفت زاكين في إفاداتها النقاب عن تفاصيل حول نقل أموال من شاهد الملك في القضية، شموئيل داختر، الذي توفي العام الماضي، إلى أولمرت، وقالت إنها كانت وسيطة بين داختر ويوسي أولمرت، شقيق رئيس الحكومة السابق. كذلك اعترفت زاكين بأن أولمرت طلب من داختر إعطاءها مبلغ ١٠٠ ألف دولار، في العام ١٩٩٧، من أجل أن تشتري الشقة التي تسكن فيها. علما أن هذه مخالفة يسري عليها قانون التقادم، إلا إنها تشير إلى العلاقات بين أولمرت والضالعين في «قضية هوليلاند» التي تعتبر أكبر قضية فساد في تاريخ إسرائيل.

وكان داختر قد جمع من الضالعين في القضية تبرعات بمبلغ ٢١ مليون ونصف مليون شيكل من أجل تمويل حملة أولمرت الانتخابية. وقالت زاكين في إفاداتها أمام المحكمة «كنت أأخذ من داختر وأعطي إيهود وأبلغه بحجم المبلغ، وكان إيهود يعّد المبلغ ويخرج منه جزءا لنفسه... وكنت أحول المبلغ إلى أصدق أولمرت وشريكه السابق في مكتب المحاماة المحامي أوري ميسر وكنت أدون ذلك في يومياتي من أجل أن تكون هناك متابعة». وقالت زاكين إن هذه المبالغ كان يستخدمها أولمرت لاحتياجاته الشخصية، مثل شراء البذلات والسيجار الفاخر بألاف الدولارات.

وقالت زاكين إن داختر أعطاها في إحدى المرات رشوة بمبلغ ١٠٠ ألف شيكل «وقد أخذت لنفسي ٤٠ ألفا وأعطيت أولمرت ٦٠ ألفا» وأن «أولمرت أراد أن أتحمّل المسؤولية عن المبلغ لقد أعطينه الستين ألفا باليد ويريدني أن أتحمّل المسؤولية».

وأضافت زاكين أن يوسي أولمرت تورط في ديون مالية، وأن إيهود طلب من داختر أن يجمع مالا من أجل تسديدھا. ونقلت زاكين عن أولمرت قوله لها إنه «لا يوجد خيار، وعلينا أن نساعد» [مساعدة يوسي أولمرت] وقومي بإجراء اتصال بينهما كي يلتقيا» وأكدت أنها «نفذت ذلك».

**العقوبات في «قضية هوليلاند»**

حكم القاضي روزين على الضالعين في «قضية هوليلاند» بالعقوبات التالية: أولمرت، كان يتولى منصب رئيس بلدية القدس وبعد ذلك وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، في حكومة أريئيل شارون، عندما ارتكب المخالفات التي أدين بها، وهما مخالفتان بتلقي رشى بمبلغ ٥٦٠ ألف شيكل. العقوبة: ٦ سنوات سجن.

أوري شيطريت؛ مهندس بلدية القدس. أدين بتلقي رشوة بمبلغ ٤١ مليون شيكل. العقوبة: ٧ سنوات سجن.

مئير رايبين؛ رجل أعمال وأمين سر شاهد الملك، شموئيل داختر، وأدين بالتوسط في إعطاء رشى بمبلغ ٢١ مليون شيكل. العقوبة: ٥ سنوات سجن.

إيهازر سيمحايوف؛ عضو مجلس بلدية القدس. أدين بتلقي رشوة بمبلغ ١٢٥ ألف شيكل. العقوبة ٣٥ سنة سجن.

هيلل تشيرني؛ المبادر لمشروع «هوليلاند» ومالك الأرض. وأدين بالتوسط وإعطاء رشى بمبلغ ٢١ مليون شيكل. العقوبة: ٣٥ سنة سجن.

داني دانكنز؛ كان يتولى خلال ارتكاب المخالفة منصب نائب رئيس «بنك هبوعليم» ورئيس شركة صناعات الملح. وأدين بالتوسط في إعطاء رشى بمبلغ ١٣ مليون شيكل. العقوبة: ٣ سنوات سجن.

أفيغدور كيلنر؛ انضم إلى مشروع «هوليلاند» كمبادر في فترة متأخرة، وأدين بالتوسط في إعطاء رشى بمبلغ ١٢ مليون شيكل. العقوبة: ٣ سنوات سجن.

**القاضي: أولمرت خان الثقة**

هاجم القاضي روزين بشدة المدانين في «قضية هوليلاند» وخاصة أولمرت، خلال النطق بقرار العقوبات، ولم يخلّ القرار عن عبارات مثل: «مجرمين»، «خائن»، «اشمئزاز»، «خنازيرية» و« ننتاة».

وقال روزين خلال النطق بالعقوبة على أولمرت إن «الذي يعطي الرشوة هو رجل فاسد ومفسد، والذي يأخذ الرشوة هو بمثابة خائن، ورجل خان الثقة الممنوحة له، ومن هذه الثقة لا تقوم ولا تكون ولن تكون خدمة عامة سليمة». وحكم روزين بالسجن على أولمرت لست سنوات ومصادرة ٥٦٠ ألف شيكل منه وفرض عليه غرامة بمبلغ مليون شيكل.

وأضاف القاضي أن «الحديث يدور عن وصل إلى رأس القمعة. أولمرت كان رئيس حكومة إسرائيل. ومن هذا المنصب السامي والمحترم، والذي لا يوجد منصب مهم ومركزي أكثر منه، وصل إلى مكانة مدان بمخالفات جنائية خطيرة وخطرة».

وعقب المدعي العام الإسرائيلي، شاي نيتسان، على قرار الحكم بالقول إن الإدانة والعقوبات «تقودنا إلى الأمل بأن هذه القضية ستؤدي إلى انخفاض كبير في احتمال ارتكاب مخالفات مشابهة في المستقبل».

وأضاف نيتسان أن «قضية هوليلاند هي إحدى قضايا الفساد الأكبر التي اضطرت الشرطة والنيابة إلى مواجهتها حتى اليوم. ومحاكمتهم وإدانتهم وبشكل خاص الأحكام المفروضة عليهم لغتراض طويلة، ليسا بالأمر العادي. ولن نتردد في معالجة ظواهر الفساد بقفزات من حديد، مهما تكن مكانة الضالعين فيها».

وعقب الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيرس، على القرار بسجن أولمرت بالقول إن «هذا يوم حزين على الصعيد الشخصي»، معتبرا أن «هذه إجراءات قضائية متبعة في البلدان الديمقراطية، وليس لدي دور في الجهاز القضائي وهو نتفي من التأثيرات الشخصية».

كذلك اعتبر رئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، القرار بأنه «يوم حزين على الصعيد الشخصي، ولكن في الوقت نفسه هو يوم مهم في البلدان الديمقراطية أنه لا يوجد شخص فوق القانون».

وعقبت وزيرة العدل، تسيبي ليفني، قائلة إن القرار ليس سهلا لكن «الرسالة

بأن لا أحد فوق القانون مهمة، خاصة في مكافحة الفساد السلطوي والعالم».

وقال رئيس حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية، إسحق هيرتسوغ، إن «قرار الحكم يثبت أنه يوجد جهاز عدلي مستقل وقانون واحد يسري على رئيس الحكومة وعلى أحر المواطنين وأن الجميع متساون أمام القانون». وأضاف أن «هذا يوم حزين على الصعيد الشخصي كمن عرف إيهود أولمرت منذ سنوات طويلة».

**الييمين الإسرائيلي ربح بالقرار ضد أولمرت**

امتنع رئيس الحكومة الإسرائيلية، يمينان نتنياهو، عن التعقيب على قرار الحكم بزج سلفه في المنصب، أولمرت، في السجن لست سنوات. وعلى ما يبدو أن هذا الامتناع من جانب نتنياهو لم يأت صدفة، إذ إن أولمرت كان يفكر عشية الانتخابات العامة الأخيرة، في بداية العام الماضي، بالعودة إلى الحلبة السياسية كمرشح لرئاسة الحكومة، لكنه لم يفعل ذلك بسبب القضايا الجنائية المرفوعة ضده، وأرجأ احتمال اتخاذ قرار كهذا إلى الانتخابات المقبلة.

وعلى هذه الخلفية، اعتبر أولمرت في الحلبة السياسية أنه الشخص الوحيد الذي بإمكانه أن يشكل خطرا على حكم نتنياهو واليمين الإسرائيلي. ويذكر أنه بموجب المفاهيم الإسرائيلية، فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي

**بعد قرار الحكم على أولمرت بالسجن الفعلي**

# جهاز القضاء الإسرائيلي يتوعد بالتعامل بقفزات من حديد مع مخالفات الفساد السلطوية!



أولمرت، السقوط المدوي.

- الفلسطيني، فإن أولمرت هو التقيض لنتنياهو. فقد اقترح أولمرت على الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، قيام دولة فلسطينية بعد انسحاب إسرائيل من حوالي ٩٤٪ من مساحة الضفة الغربية مع تبادل أراض، والانسحاب من الأحياء العربية في القدس الشرقية، وعودة رمزية للاجئين. بينما نتنياهو يرفض اقتراحا كهذا جملة وتفصيلا.

وفي الوقت الذي امتنع فيه نتنياهو عن التعقيب على القرار ضد أولمرت، ربح اليمين الإسرائيلي، وخاصة الاستيطاني، بالقرار، واعتبره بمثابة جزاء لأولمرت الذي قدم للفلسطينيين مقترحات، «سخية» بنظره.

ومن الجهة الأخرى، أعربت صحيفة «إسرائيل هيوم» (إسرائيل اليوم)، التي تم تأسيسها من أجل دعم نتنياهو وسياسته إعلاميا، عن ترحيبها بالقرار ضد أولمرت، واستغلت القرار من أجل مكافحة منافستها وهي صحيفة «يديعوت أحرونوت»، واتهمتھا بأنها أيدت أولمرت ودعمته وسعت إلى تبرئته أو تخفيف الحكم ضده على الأقل.

**أولمرت مطلع على أكثر المعلومات سرية**

أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن سجن أولمرت لن تكون مهمة سهلة بالنسبة إلى سلطة السجون وجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وسيجمع هناك الجهازان على عزل أولمرت عن باقي السجناء من أجل منع احتمال تسرب معلومات بالغة السرية، اطلع عليها أولمرت خلال توليه منصب رئيس الحكومة.

وتطرق وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إسحق أهرونوفيتش، إلى هذا الموضوع وقال إنه «بسبب مناصب أولمرت السابقة، والمعلومات الكثيرة التي بحوزته، فإن هذا يلزمنا بأن نستعد بشكل مختلف، لدى دخوله إلى السجن. وأضاف أن «جهاز الأمن العام سيكون ضالعا في إجراءات سجن أولمرت، وإذا ما اضطررنا لذلك فإن الشاباك سيوفر كل الغلاف المطلوب حول أولمرت إذ إن هذا الأخير عرف وما زال يعرف معلومات كثيرة».

يشار إلى أن أولمرت، كرئيس حكومة سابق، مطلع على الأسرار النووية

**عقب تصاعد مظاهر العنف في المجتمع**

# تراجع مستوى الشعور بالأمن الشخصي لدى المواطنين في إسرائيل!

المدنية، مثل وزارة الرفاه ووزارة التربية والتعليم ومراكز المساعدة المختلفة. وفي غضون ذلك نشرت جمعية «علييم» التي تعنى بأبناء الشبيبة في خطر، تقريرا أفاد بحدوث ارتفاع بنسبة ٩٪ في توجهات أبناء الشبيبة الذين تعرضوا لعنف جنسي وارتفاع بنسبة ١٣٪ في عدد الشكاوى التي وصلت إلى الجمعية بشأن اعتداءات جنسية على فتية وفتيات من جانب البالغين معروفين لهم.

**ارتفاع نسبة الشبان المتشردين في تل أبيب بـ ٢٥٪**

أشار تقرير جمعية «علييم» إلى ارتفاع نسبة أبناء الشبيبة المتشردين في تل أبيب، وأبناء الشبيبة الذين يعانون من العنف الجنسي، كما تزايدت المخاطر المحدقة بوضع أبناء الشبيبة من أبناء المهاجرين الفلأشا من أثيوبيا.

ويستند تقرير «علييم» إلى معلومات تم جمعها من حوالي ٢٠ ألف من أبناء الشبيبة الذين قدمت الجمعية مساعدات لهم.

وفقا للتقرير، فإنه خلال العام ٢٠١٣ طرأ ارتفاع بنسبة ١٣٪ في التقارير بشأن أبناء الشبيبة الذين يعانون من عنف جنسي من جانب أشخاص بالغين معروفين لهم أو من جانب أبناء شبيبة آخرين. وأبلغ ١٦٨٩ فتى وفتاة، من الذين يتلقون المساعدة من جمعية «علييم»، بأنهم عانوا من عنف جنسي خلال العام الماضي، بينما أبلغ ١٤٩٥ فتى وفتاة الجمعية بتعرضهم لعنف من هذا النوع في العام ٢٠١٢.

وأفادت «علييم» بأن نشاطها الميدانيين صادفوا حالات تعرض خلالها فتية وفتيات لأعمال مشينة واعتداءات جنسية لمرءة واحدة أو لاستغلال جنسي متواصل، وكان ذلك في معظم الحالات من قِبل شخص معروف لهم وحتى من أقارب من عائلاتهم أو من جانب زلاء لهم أو أشخاص عملوا لديهم. كذلك فإن ٧٠٠ من أبناء الشبيبة الذين التقت بهم الجمعية قالوا إنهم يعملون في البغاء، وذكرت صحيفة «هارتسس» أن ٩٨٪ من هؤلاء الفتية والفتيات عانوا أو ما زالوا يعانون من عنف جنسي.

وأشارت معطيات جمعية «علييم» إلى أنه في العام ٢٠١٣ الفأقت تم تسجيل ارتفاع بنسبة ٢٥٪ في عدد الشبان المتشردين الذي طلبوا المساعدة من مشروع «منطلق إلى الأمام معا» في مدينة تل أبيب. وقد حصل ٥٠٦ شاب وشابة على المساعدة من هذا المشروع في العام ٢٠١٣، مقابل ٤٠٠ في العام ٢٠١٢. وقالت الجمعية إن هذه الأرقام تدل على ظاهرة مقلقة تتمثل بارتفاع عدد الشبان المتشردين في المدينة. ويفسر المسؤولون في «علييم» هذا الوضع بأنه إلى جانب كون هؤلاء الشبان متشردين، فإنهم يواجهون مشاكل أخرى مثل الإدمان على المخدرات والكحول ويستخدمون «استراتيجيات سلوكية» خلال صراعهم على البقاء ويضمن ذلك سلوكيات إجرامية والانزلاق إلى مستنقع البغاء. وقدمت رئيسة جمعية «علييم»، نافا باراك، ومدير الجمعية، شلومو ينאי،

(رويترز)

الإسرائيلية وعلى أكثر الأسرار الاستخباراتية سرية، كما أن معظم العمليات العسكرية السرية التي تنفذها وحدات كوماندوس إسرائيلية خارج الحدود، وخاصة تلك التي تشمل عمليات اغتيال، تتم بعد مصادقة رئيس حكومة إسرائيل عليها.

ووفقا للتقارير الإسرائيلية، فإن هناك عدة سجون بالإمكان سجن أولمرت فيها، مثل سجن «شيكما» في مدينة أشكلون (عسقلان) والذي قبع فيه مسزب الأسرار الإسرائيلية النووية، مردخاي فعنونو، معزولا. كذلك يوجد في سجن الرملة «قسم الإكسات»، الذي احتجز فيه يفتال عمير، قاتل رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، إسحق رايبين. واشتهر هذا القسم مؤخرا بعد الكشف عن موت «السجين إكس»، وهو بن زيغيفر، عميل الموساد الذي على ما يبدو سرب أسرازا حول عمله.

وأضافت التقارير أن لدى وزير الأمن الداخلي صلاحية الإعلان عن مكان معين على أنه منشأة اعتقال خارجية، أي خارج السجون، واستخدمت هذه الصلاحية عادة من أجل احتجاز شخص بصورة سرية.

وقال مسؤولون في سلطة السجون إنه في حالة أولمرت بإمكان أهرونوفيتش إصدار تعليمات بسجنه في واحدة من منشآت الاعتقال التابعة للشرطة أو

إصدار تعليمات بسجنه في واحدة من منشآت الاعتقال التابعة للشرطة أو الشاباك.

وزعم أن دخول أولمرت إلى السجن سيتم بعد شعور طويلة، وربما في العام

المقبل، بسبب نيته الاستئناف على قرار المحكمة المركزية إلى المحكمة العليا، فإن سلطة السجون تدرس احتمال إقامة قسم جديد وخصص لحبس

أولمرت وباقي المدانين في «قضية هوليلاند» فيه.

وقال مسؤول في مصلحة السجون الإسرائيلية إن أولمرت هو «شخصية رفيعة المستوى جدا وجميعنا يعرف أن نشاطه إرهابيين في العالم العربي يريدون المساس به. فهو رئيس الحكومة الذي شن حرب لبنان الثانية، وكان يتولى المنصب عندما تمت تصفية عماد مغنية [القائد العسكري السابق لحزب الله]. وهناك أسباب كثيرة تجعل الكثيرين يريدون المساس به».

ومديرتها العامة، إفراة شبورت، وعدد من أبناء الشبيبة والشبان الذين تلقوا مساعدات من الجمعية، التقرير إلى الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس.

**تزايد المخاطر المحدقة بأبناء شبيبة من أصول أثيوبية**

وتطرق التقرير إلى تزايد المخاطر المحدقة بأبناء الشبيبة من أصول أثيوبية. وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الفلأشا من أثيوبيا هم أكثر الفئات في المجتمع الإسرائيلي التي تعاني من صعوبات ومشاكل في الاندماج في المجتمع، وخصوصا على ضوء التعامل العنصري معهم من جانب الجمهور اليهودي وعلى خلفية لون بشرتهم السمراء.

ولفت تقرير جمعية «علييم» إلى أن نسبة مرتفعة من الذين يقعون في سجن «أوفيك»، وهو سجن لأبناء الشبيبة، والسجن العسكري، هم من أبناء الشبيبة والشبان من أصول أثيوبية. كذلك فإن أحداثا متفرقة في حيث خطورتها، مثل حوادث طعن وإهمال وحالات عزلة، تحدث في أحياء يتركز فيها بشكل كبير مواطنون من أصول أثيوبية.

إلى جانب ذلك، قالت الجمعية إنها شخصت وجود ارتفاع بنسبة ١٥٪ في ضلوع أبناء الشبيبة من أصول أثيوبية في أحداث عنف خطرة. وفي العام ٢٠١٢، قال ١٤٥٠ من أبناء الشبيبة من أصول أثيوبية إنهم كانوا ضالعين في أعمال عنف خطرة أو أنهم كانوا ضحايا لأعمال عنف كهذه، بينما ارتفع هذا العدد إلى ١٦٦٧ في العام ٢٠١٣.

وأشار تقرير جمعية «علييم» إلى معطيات أخرى أثارت قلق المهتمين في هذا المجال، وبضمنها الفقر المدقع في العائلات التي يأتي منها أبناء الشبيبة في خطر، والتسرب من الأطر التعليمية، والإدمان على المخدرات، والميل إلى اليأس والشعور بالإقصاء من المجتمع، والتعرض إلى معاملة عنصرية. وتعاني هذه المجموعة السكانية من الافتقار لدعم عائلي ومعالجة اجتماعية، ما يؤدي إلى أوضاع ينزل فيها هؤلاء الفتية، وبشكل خطر، عن ذويهم بسبب فجوات ثقافية وفروق بين الأجيال.

وتناول تقرير جمعية «علييم» العنف في الشبكة العنكبوتية، وتبين أن نصف أبناء الشبيبة في إسرائيل أفادوا بأنهم تعرضوا لأذى أو استخدموا الهواتف المحمولة الذكية وشبكة الانترنت بصورة عنيفة. وارتفعت هذه الحالات في العام الماضي عن العام الذي سبقه بنسبة ٢٥٪.

كذلك ارتفع بنسبة ٢٥٪ عدد الشكاوى التي تحدثت عن تزايد خطورة مظاهر الجون من خلال الانترنت، ومقاطعة أشخاص ومنع انضمامهم إلى مجموعات في شبكات التواصل الاجتماعي، ونشر صور لأبناء شبيبة ذات طابع جنسي من جانب أبناء شبيبة آخرين على نطاق واسع.

## في الطريق نحو انتخاب رئيس جديد لدولة إسرائيل

# «نتنياهو هو يحاول اغتيال أصول اللعبة الديمقراطية وقواعدها»!

«هكذا وصف بعض المراقبين والمحليين الإسرائيليين مساعي رئيس الحكومة الإسرائيلية لمنع انتخاب رؤوفين ريفلين، وتأجيل موعد انتخاب

رئيس الدولة الجديد، وسحب صلاحية التكليف بتشكيل حكومة جديدة من يدي رئيس الدولة، بل وفحص إمكانية «إلغاء مؤسسة الرئاسة» كلياً»!

بمعارضة داخلية واسعة مما جعل أمر نجاحها مستحيلًا، كما يبدو حتى الآن، خاصة وأن التأجيل في هذه الحالة (بما يعني تمديد فترة رئاسة شمعون بيريس أو تعيين رئيس الكنيست رئيسًا مؤقتًا للدولة) يستوجب إدخال تعديل على «قانون أساس: رئيس الدولة» قبل خروج الكنيست إلى عطلتها الشتوية، بعد شهر تقريبا.

### انتخاب رئيس جديد للدولة . حتى نهاية حزيران

في هذه الأثناء، أعلن رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين، نهاية الأسبوع الأخير، أنه سيعمل خلال أيام معدودة قراره النهائي بشأن موعد انتخاب رئيس الدولة الجديد في الكنيست، وهو ما يتوقع أن يكون بين أواخر أيار الجاري ونهاية حزيران القادم، قبل شهر واحد من انتهاء فترة رئاسة شمعون بيريس. وكان إدلشتاين قد امتنع، حتى الآن، عن تحديد هذا الموعد في دعم مباشر وواضح من طرفه لرئيس حزبه والحكومة، نتنياهو، لتمكينه من استنفاد محاولاته المذكورة.

ويجري انتخاب رئيس الدولة في إسرائيل وفقا لأحكام «قانون أساس: رئيس الدولة» (من العام ١٩٦٤) من قبل أعضاء الكنيست، لفترة رئاسية واحدة قوامها سبع سنوات (كانت، سابقا، خمس سنوات قابلة للتديد خمس سنوات أخرى، حتى تم تعديل القانون في العام ١٩٨٨).

ويصن هذا القانون على «حق أي مواطن إسرائيلي في الترشح لمنصب رئيس الدولة، شريطة أن يحظى ترشيحه بتأييد عشرة أعضاء كنيست على الأقل». ويقوم أعضاء الكنيست بانتخاب الرئيس من بين المرشحين في انتخابات شخصية وسرية يكون الفائز فيها المرشح الذي يحصل على أصوات ٦١ عضو كنيست، على الأقل.

ويشار إلى أن منصب رئيس الدولة في إسرائيل هو منصب تمثيلي بصفة أساسية، إذ يعبر عن وحدة الشعب ويمثل رمزا للإجماع.»

وفي سياق المنافسة الحالية، ثمة ستة مرشحين أعلنوا نيتهم التنافس على المنصب هم: رؤوفين ريفلين (عضو الكنيست من الليكود ورئيس الكنيست السابق)، بنيامين-فؤاد بن إليعازر (عضو الكنيست من «العمل»)، وهما الوحيدان اللذان جمعا حتى الآن توافيق عشرة أعضاء كنيست مؤيدين للترشيح كما يقتضي القانون، مثير شطربت (عضو الكنيست من «الحركة» / «هتوتعا»، داليا إيتسكيس (عضو الكنيست السابقة من «العمل» ثم «كاديما»، ورئيسة الكنيست سابقا)، داليا دورنر (القاضية السابقة في المحكمة العليا ورئيسة «مجلس الصحافة» حاليا) والبروفسور دان شختمان (الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء). ولا يزال قرار ترشح سيلفان شالوم (الوزير وعضو الكنيست من الليكود) ملفوفا بالغموض في أعقاب الشبهات الجنائية والأخلاقية التي حامت حوله، كما أشير أعلاه.

السياسية الداخلية» التقت نتنياهو خلال الأشهر الأخيرة قولها إن «رئيس الحكومة يبدو استحوذيا وقهريا في إصراره على لحم ريفلين ومنع انتخابه، بأي ثمن وبأي وسيلة غير تفعيل وحدة اغتيال تابعة لجهاز الموساد» وأضافت تلك الشخصيات القول، وطبقا لما نشرته وسائل الإعلام في إسرائيل: «نتنياهو مستعد لإلغاء الدولة كلها في سبيل عدم انتخاب ريفلين... إنه أمر لا يصدق، إنه مثل حيوان جريح يصارع على حياته»!

غير أن معارضة نتنياهو لانتخاب ريفلين رئيسا قادما للدولة مردها الحقيقي يكمن في خشيته العميقة من أن يمتنع ريفلين، في منصبه رئيسا للدولة وضمن صلاحياته، عن تكليفه بتشكيل الحكومة القادمة، على خلفية الخلافات والترسبات الشخصية والحزبية العميقة بينهما. وعلى هذه الخلفية، جاءت تحركاته الأخيرة في ما يتعلق ليس فقط بهوية الرئيس الجديد للدولة، وإنما أيضا بالصلاحيات المخولة للرئيس وفقا للقانون بشأن التكليف بتشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، ما قد يستدعي - من وجهة نظره - تغيير القانون، أو حتى تغيير نظام الحكم في إسرائيل.

ويخول القانون رئيس الدولة صلاحية تكليف أحد أعضاء الكنيست، بعد الانتخابات البرلمانية، مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، بعد التشاور مع ممثلي الكتل البرلمانية الجديدة، وقد درجت العادة على أن يستند رئيس الدولة هذه المهمة إلى عضو الكنيست الذي يحظى بتأييد أكبر عدد من الكتل البرلمانية، وليس إلى رئيس الحزب الأكبر تحديدا. وهذا ما حصل، أيضا، في أعقاب الانتخابات البرلمانية قبل الأخيرة التي جرت في العام ٢٠٠٩، إذ أسند رئيس الدولة، شمعون بيريس، مهمة تشكيل الحكومة الجديدة لبنيامين نتنياهو الذي أيده ٦٥ عضو كنيست، على الرغم من فوز حزب «كاديما» (برئاسة تسيبي ليفني) بـ ٢٨ مقعدا، بينما فاز «الليكود» بـ ٢٧ مقعدا.

ويسعى نتنياهو، الآن، إلى تشريع قانون جديد يقضي بتكليف رئيس الحزب الأكبر بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة، بصورة أوتوماتيكية، بما يعني سحب هذه الصلاحيات من يدي رئيس الدولة وإلغاء الحاجة إلى إجراء أي مشاورات مع الكتل البرلمانية المتبقي. وقال أحد المقربين لنتنياهو إن «هذا هو أحد الحلول التي جرى تداولها، موصفا أن مقترحا آخر جرى البحث فيه، بالمقابل، يتعلق بإنشاء نظام رئاسي في إسرائيل يتم، من خلاله، انتخاب رئيس الدولة من المواطنين مباشرة، لا من أعضاء الكنيست، كما هو الوضع القانوني اليوم.

وفي إطار هذا المسعى، حاول نتنياهو تأجيل موعد انتخاب رئيس جديد للدولة بستة أشهر على الأقل، على أن يتم خلالها تشكيل لجنة خاصة للنظر في «مدى الحاجة إلى مؤسسة رئاسة الدولة كما هي عليه اليوم وفي البدائل الممكنة». لكن محاولة نتنياهو هذه اصطدمت، كما أسلفنا،

طاعة رئيس الحكومة ويقفون ضد رغبته. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن «مسؤول كبير في الائتلاف الحكومي» قوله: «سنفرض طاعة حديدية على الوزراء وأعضاء الكنيست... وكل من سيجرؤ على معارضة مشروع القانون من بينهم سيتحمل مسؤولية تصرفه هذا. لا يمكن أن تكون جزءا من الائتلاف وتصوتت ضد»!

### ورطة نتنياهو وخشيته على مستقبله السياسي

من جانبه، أعرب رئيس كتل الائتلاف البرلماني، عضو الكنيست ياريف ليفين، عن تقديره بأن الجدول الزمني يستوجب الانتهاء من عملية تشريع التعديل القانوني في غضون أسبوعين. لكن مقررين من نتنياهو يعبرون الآن، جهرًا، عن حالة من الارتباك والتكبد في دوائر رئيس الحكومة المصفرة في أعقاب إعلان لبيد المذكور والمعارضة المتسعة بين وزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي. ويضع هؤلاء احتماليين اثنين للخطوات اللاحقة التي يمكن أن يلجأ إليها نتنياهو: التخلي عن المسعى برفته أو البحث عن مرشح من طرفه يكون قادرا على منافسة ريفلين، بل والتغلب عليه.

ويقول هؤلاء إن «السؤال المفتاحي هو: هل سيخوض سيلفان شالوم المنافسة؟»، مشيرين إلى أن التقديرات ترجح اعتزاله المنافسة، على الرغم من قرار المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، إغلاق ملف التحقيق ضده وعدم تقديم لائحة اتهام جنائية بحقه على خلفية شكاوى تقدمت بها موظفات سابقات عمل برفتهه اتهمته فيها بارتكاب ممارسات غير أخلاقية ومشينة بحقهن. ويضيف مقربو نتنياهو قولهم: باستثناء حزب «الحركة» (هتوتعا، برئاسة الوزير تسيبي ليفني)، ليس لدى أي من أحزاب الائتلاف الحكومي مرشح جدي وذو وزن للمنافسة على منصب رئيس الدولة يمكن للحكومة باكملها الائتلاف حوله ودعمه. ومن هنا، يضيف هؤلاء: «ثمة احتمال قوي بالتأكيد أن يفوز ريفلين بدعم الأوسع فيتوّج مرشحا رسميا عن الليكود وأحزاب الائتلاف، رغم أنف نتنياهو»!

وحيال هذا الوضع الناشئ في الحلبة السياسية - الحزبية، يواجه رئيس الحكومة «معضلة قاسية» على حد وصف أحد المعليين السياسيين، تتمثل في أن المرشح الأقوى لمنصب رئيس الدولة القادم هو عضو الكنيست من «الليكود»، بالذات، ورئيس الكنيست السابق، رؤوفين ريفلين، وهو ما كان يمكن أن يشكل فرصة ذهبية لنتنياهو في الليكود للتعويض عن خسارته في الانتخابات التي جرت في حزيران ٢٠٠٧، حين فاز شمعون بيريس على ريفلين، الذي كان مرشحا رسميا عن الليكود. لكن نتنياهو «غير معني» بريفلين الآن، على أقل تقدير. وكانت وسائل إعلام إسرائيلية قد نقلت عن «شخصيات مركزية في الحلبة

أعلاه منه في أن يكلفه ريفلين بتشكيل الحكومة القادمة»! وقد انضم إلى ساعر عدد غير قليل من الوزراء وأعضاء الكنيست من «الليكود» وأحزاب ائتلافية أخرى في تحرك شكّل نوعا من التمرد الداخلي ضد مسعى رئيس الحكومة عبر عنه أحد الأعضاء القياديين في الليكود بالقول: «مع كل الاحترام لأننا المتضخمة لدى رئيس الحكومة، عليه أن يدرك أن ثمة حدودا لما يمكنه فعله، إنه في حالة ضغط وهذا ما تدل عليه، أيضا، خطوته هذه. إذا كان قلقا ومتخوفا من أن انتخاب رؤوفين ريفلين، فأين كان طيلة الأشهر الفائتة؟ لقد كان بإمكانه إعداد مرشح آخر بديل.

وفي المقابل، تجند الوزراء وأعضاء الكنيست من حزب «إسرائيلي بيتنا» (شريك الليكود في الحكم) لدعم نتنياهو وتأييد مسعاه هذا، معلنين أنهم سيدعمون تأجيل موعد انتخاب رئيس الدولة الجديد «إذا كانت فكرة تأسيس نظام رئاسي تتضمن، أيضا، مركبات تنسجم مع أفكار الحزب وطروحاته في هذا المجال».

واللافت في الأمر أن نتنياهو شخصيا لم يصدر أي تعليق أو تصريح علني في هذا الموضوع، بالرغم عن العاصفة العلنية الحادة التي أثارها مساعيه هذه في صفوف حزبه (الليكود) والأحزاب الائتلافية الأخرى.

لكن رهان نتنياهو ومساعديه على قدرتهم على تجاوز تمرد أعضاء الكنيست والوزراء الليكوديين والتغلب عليه اصطم، أخيرا، بمعارضة رئيس حزب «يوجد مستقبل»، وزير المالية يائير لبيد، لمساعي نتنياهو مما اعتبره المراقبون والمحللون السياسيون الإسرائيليون المسمار الأخير في نعتن هذه المساعي، فقد أعلن لبيد، بعد صمت دام أياما طويلة، أنه إن يسمح بتأجيل الانتخابات لرئاسة الدولة معتبرا أن الأمر ينطوي على «تغيير دستوري لا يجوز اعتماده بطريقة متسرعة وفي اللحظة الأخيرة».

وجاء إعلان لبيد هذا ليقطع الطريق على محاولة أخرى كان من المزمع أن يقوم بها نتنياهو فور عودته من زيارته الرسمية إلى اليابان. إذ كان من المقرر أن يعقد لقاء خاصا مع لبيد ووزراء أحزاب أخرى مشاركة في الائتلاف الحكومي بغية ممارسة الضغوط عليهم للقبول بمبادرته وتأييد مسعاه.

غير أن لبيد لم ينتظر عقد هذا اللقاء، بل استبقه بإعلان رسمي واضح يغلط الباب على مبادرة نتنياهو.

وأثارت خطوة لبيد هذه مفاجأة كبيرة بين مقرري نتنياهو الذين كانوا دأبوا على التأكيد، قبلها، أنه سيكون في وسع رئيس الحكومة المضي في مسعاه هذا في الحكومة، رغم تشكيكهم بقدرته على تجنيد الدعم المطلوب بين أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي بغير فرض «الطاعة الائتلافية» عليهم جميعا. وقد جاء هذا التشكيك على خلفية إعلان ما يزيد عن ١٥ وزيرا وعضو كنيست من الليكود وأحزاب ائتلافية أخرى معارضتهم لمبادرة نتنياهو، وهذا ما دفع بعض المقررين من نتنياهو إلى التهديد بفرض عقوبات على الوزراء وأعضاء الكنيست الذين سيخرجون عن

لا تزال الحلبة السياسية - الحزبية الداخلية في إسرائيل تعيش حالة من التناهب والترقب في انتظار الخطوة التالية التي سيلجأ إليها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في معركةه الحامية الوطيس للحيلولة دون انتخاب غريمه السياسي رؤوفين ريفلين رئيسا قادما لدولة إسرائيل، وذلك بعدما فشلت محاولاته المستميتة لتأجيل موعد انتخاب رئيس الدولة الجديد وإدخال تعديل قانوني يقضي إلى إلغاء مؤسسة الرئاسة في دولة إسرائيل كليا، وهي المحاولات التي وصفها بعض المراقبين والمحللين السياسيين في إسرائيل بأنها «محاولة لاغتيال أصول اللعبة الديمقراطية وقواعدها» وبأنها «قضية مخجلة»!

وتزداد حالة التناهب والترقب هذه تعمقا واحتدادا على خلفية ما نقلته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن «مسؤول رفيع في الائتلاف الحكومي» قائلا إنه «ليس واضحا لنا، البتة، ما يريداه السيد نتنياهو. لكن الواضح تماما هو أن نتنياهو لا يريد رؤوفين ريفلين رئيسا، مهما يكن الثمن»!

### أهواء، نزاعات ومصاطح شخصية

وكانت الحلبة السياسية - الحزبية الإسرائيلية قد دخلت، في الأسابيع الأخيرة، حالة من الشد والصراع بين أطراف مختلفة في الائتلاف الحكومي بعدما كشف النقاب عن نية رئيس الحكومة، نتنياهو، الدفع باتجاه تشريع قانوني خاص يقضي بتأجيل الانتخابات لمنصب رئيس الدولة الجديد (خلفا لشمعون بيريس الذي سيهني مهمات منصبه قريبا) لبضعة أشهر، وذلك على خلفية الصورة التي ارتسمت أمام ناظره وأثارت قلقا شديدا لديه ومفادها أن ريفلين هو صاحب الحظوظ الأكبر من بين المرشحين للفوز بمنصب رئيس الدولة الجديد.

وكان وزير الداخلية غدعون ساعر (ليكود) أول من أثار الضجة الائتلافية حول نية رئيس الحكومة هذه ومحاولاته المذكورة التي جرت من وراء الكواليس، حين كتب على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) يقول: «سأعترض أي محاولة، إذ كانت ثمة كعده، لتأجيل موعد انتخاب رئيس الدولة أو لإلغاء مؤسسة الرئاسة عشية المنافسة القريبة».

وجاء تعليق ساعر هذا على خلفية ما تناقلته الأنباء عن «مصادر في الائتلاف الحكومي» قولها إن نتنياهو «يواصل البحث عن طرق لإلغاء الانتخابات لمنصب رئيس الدولة»، مضيفة أنه «معني بتعيين رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين، رئيسا مؤقتا للدولة لبضعة أشهر خلفا لشمعون بيريس، فيما سيحاول خلاها دفع تشريع قانوني يقضي إلى إلغاء مؤسسة الرئاسة كليا.

وعقب مقربو نتنياهو على تصريح ساعر هذا بالقول إنها «خطوة غير بريئة»، إذ يبدوأن ساعر يحضّر نفسه للمنافسة مستقبلا على رئاسة الليكود، عشية الانتخابات البرلمانية المقبلة» وأن «ساعر معني بفوز ريفلين بمنصب رئيس الدولة

## كتب إسرائيلية جديدة

### الإعلام الإسرائيلي ينكر نكبة فلسطين والمسؤولية الأخلاقية عنها

**اسم الكتاب: «نكبة فلسطين في أوساط الجمهور الإسرائيلي- أنماط الإنكار والمسؤولية»**  
**تأليف: أمل جمال وسماح بصول**  
**إصدار: مركز «إعلام- الناصرة»، ٢٠١٤**

بالتزامن مع الذكرى الـ ٦٦ لنكبة الشعب الفلسطيني، صدر عن مركز «إعلام- الناصرة» بحث جديد بعنوان «نكبة فلسطين في أوساط الجمهور الإسرائيلي- أنماط الإنكار والمسؤولية» للبروفسور أمل جمال وسماح بصول. ويعتمد البحث على رصد وتحليل المقالات والأخبار التي تطرقت للنكبة ونشرت في الإعلام العبري خلال السنوات ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ ووصل عددها إلى ٣١٨ مقالا وخيزرا نشرت في الصحف: هارتس، يديعوت أحروتوت، معاريف، يسرائيل هيوم وهموديع.

وتكمن أهمية البحث في توفيره قراءة لمساحة المعرفة والوعي الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالنكبة وطرق التعامل معها على الصعيدين الشعبي والرسمي.

وأظهرت النتائج أن الكم الأكبر من المقالات والأخبار المتعلقة بالنكبة نشرت في العام ٢٠١١ حين اجتاز الفلسطينيون من مخيمات اللاجئين في سورية الحدود مع إسرائيل خلال إحيائهم لذكرى النكبة، الأمر الذي يؤكد أن الحراك الفلسطيني وإحياء ذكرى النكبة بطرق مبتكرة وغير مألوفة له أثر كبير على الجمهور والإعلام الإسرائيلي، وكلما ازداد الحراك والتمسك بالرواية الفلسطينية يزداد الاهتمام بالرواية الفلسطينية عالميا، وكذلك إسرائيليا سواء على الصعيد الرسمي أو الإعلامي، لكنه يقابل في معظم الحالات بإنكار النكبة.

أما على الصعيد التعليمي لمضامين الأخبار والمقالات المنشورة، فيظهر البحث أن هناك خمسة أشكال لكيفية تعامل الجمهور الإسرائيلي مع موضوع النكبة وهي:

إنكار النكبة والتعامل معها كاختراع لدعم الدعاية الفلسطينية وتزوير التاريخ؛ إنكار المسؤولية لحدوث النكبة وليس إنكار حدوثها؛ النكبة هي حدث تراجمي مستمر حتى يومنا هذا؛ النكبة هي تهديد مستمر يهدف لنزع الشرعية عن إسرائيل؛ النكبة هي ذاكرة جمعية يجب احترامها.

وبرز من خلال النتائج أن هناك تباينا ما بين إنكار النكبة وإنكار المسؤولية لحدوثها، لكن الكم الأكبر من الأخبار يرى في النكبة تهديدا مستمرا يهدف لنزع الشرعية عن إسرائيل، وهذا ليس بالأمر المفاجئ في ظل تعاطف التعامل السلبي من قبل المؤسسة الإسرائيلية مع موضوع النكبة والمتمثل بسلسلة من القوانين وعلى رأسها «قانون أساس - الميزانيات» الذي ينص على معاقبة المؤسسات والجمعيات التي تعتبر يوم «الاستقلال» يوم حداد أو حزن.

أما إسقاطات إنكار النكبة أو إنكار المسؤولية عن حدوثها فتمثلت بمحاولات محاربة الذاكرة الجماعية والرواية الفلسطينية وما يترتب على ذلك من محلات إعلامية تبرزها كأكذوبة، إلى جانب محاولات طمس ما تبقى من معالم القرى الفلسطينية المهدة.

ويتضح من خلال البحث أن هناك ستة دوافع أساسية لإنكار النكبة تتلخص في ما يلي: أيديولوجية، تخوف من زعزعة الفكر الصهيوني؛ أخلاقية، تتعلق بإنكار إسرائيل المسؤولية الأخلاقية لحدوث النكبة؛ نفسية، تتعلق بالحفاظ على كون اليهود ضحية؛ إستراتيجية، تتعلق بتحمل إسرائيل من المسؤولية في قضية اللاجئين الفلسطينيين وكونهم مركبا أساسيا لحل النزاع؛ قانونية، تكمن في الخوف من محاسبة ومقاضاة الإسرائيليين المسؤولين عن حدوث النكبة وفتح النقاش في الحق على الأرض وأمالك اللاجئين؛ دبلوماسية، تتعلق بوضع إسرائيل في موقف دفاعي يعزز الموقف الفلسطيني.

إلى جانب تعاطف إنكار النكبة البارز جليا في الإعلام الإسرائيلي، نجد أن هناك كما لا بأس به من المقالات

والأخبار التي تتطرق للنكبة كحدث تراجمي وأماسة شعب، لكن هذه التعددية في الآراء ما هي إلا محاولة لتصوير الخطاب الإعلامي والجمهوري الإسرائيلي على أنه موضوعي، لكنها في حقيقة الأمر محاولة لتبييض صفحة الإنكار الممنهج والمماسس.

من الجدير ذكره أن ندوة خاصة لعرض نتائج البحث بمشاركة مجموعة من الصحافيين والأكاديميين ستعقد في مدينة يافا في نهاية شهر أيار الحالي كجزء من الفعاليات لإحياء ذكرى النكبة الـ ٦٦ .

### تاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي

**اسم الكتاب: «استقلال في ظل الحروب – ست دراسات عن تاريخ الصراع الإسرائيلي – العربي»**  
**تأليف: مردخاي بار- أون**  
**إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١٤**

يتضمن هذا الكتاب ستة مقالات، وصفها الناشر بأنها «مقالات مبدئية»، كتبها المؤرخ الإسرائيلي مردخاي بار- أون. وتتطرق المقالات إلى مواضيع مختلفة وتتناولها بصور مختلفة، وجميعها تتعلق بتاريخ الصراع الإسرائيلي- العربي. ويقتتح الكتاب استعراضا شامل للتاريخ الواسع الذي تناول الصراع خلال العقود الماضية، وهو بمثابة خلاصة المؤلف لعمله المتشعب في مجال كتابة تاريخ الصراع.

ويتناول بار- أون في مقال آخر أحداث اللقاء البالغ الأهمية، الذي عقد في إحدى ضواحي باريس، بين رئيس حكومة إسرائيل في حينه، دافيد بن غوريون، وبين قادة فرنسا وبريطانيا، وهو اللقاء الذي قاد لاحقا إلى العدوان الثلاثي ضد مصر، في العام ١٩٥٦. وقد شارك بار- أون نفسه في هذا اللقاء بصفة سكرتير الوفد الإسرائيلي، وهو يحلل في هذا المقال ألبه هذا الحدث واعتبارات بن غوريون لدى اتخاذ قرار المشاركة في العدوان الثلاثي. ويتناول مقال آخر في الكتاب ادعاءات باحثين كثيرين

في إسرائيل بأنه عشية حرب حزيران العام ١٩٦٧ تمت الإطاحة برئيس حكومة إسرائيل حينذاك، ليفي إشكول، من منصبه كوزير للدفاع في أعقاب تمرد قادة الجيش الإسرائيلي ضد الحكم المدني في إسرائيل على أثر مطالبتهم بشن حرب ضد مصر وسورية من دون تأخير. ويحلل المؤلف في هذا المقال لقائين دراماتيكيين بين قيادة الجيش الإسرائيلي ورئيس الحكومة ويتوصل إلى الاستنتاج بأنه خلالهما «لم تكن هناك مجاملات، ولكن لم يكن هناك تمرد أيضا».

وفي مقال آخر، يتناول بار- أون انعكاس الصراع، بعد حرب العام ١٩٦٧، على أفكار مجموعة شبان أميركيين أسسوا حركة «بريرا» (الخيار) والتي لم تدم لفترة طويلة، ووجهت انتقادات لسياسة إسرائيل في بداية سنوات السبعين.

ويستعرض بار- أون في مقال خامس تطور حركة السلام الإسرائيلية، منذ زيارة الرئيس المصري الأسبق، أنور السادات، إلى إسرائيل وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ويتناول المقال السادس والأخير تطور فكرة الدولة الثنائية القومية على مدار السنين، ويتطرق خلال ذلك إلى هذه الفكرة بنظرة آنية.

وبار- أون هو أحد المؤرخين الإسرائيليين البارزين، ويعمل منذ حوالي عشرين عاما كباحث زميل في معهد دراسات أرض إسرائيل ومستوطناتها في مؤسسة «يد إسحق بن تسفي»، ويركز في أبحاثه على تاريخ دولة إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ وحتى بداية سنوات التسعين من القرن الماضي. وكان بار- أون مدير مكتب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في منتصف الخمسينيات، موشيه دايان. وانتخب في سنوات السبعين عضوا في القيادة الصهيونية وعمل رئيسا لدائرة الشببية، وانتخب في الثمانينيات عضوا في الكنيست عن كتلة «راتس» التي اندمجت لاحقا في كتلة ميرتس. وأنجز المؤلف مؤخرا كتابا عبارة عن سيرة شخصية موجزة لدايان وصدر بالانكليزية عن دار النشر التابعة لجامعة ييل الأميركية.

إعداد: سعيد عياش



هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970  
فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org